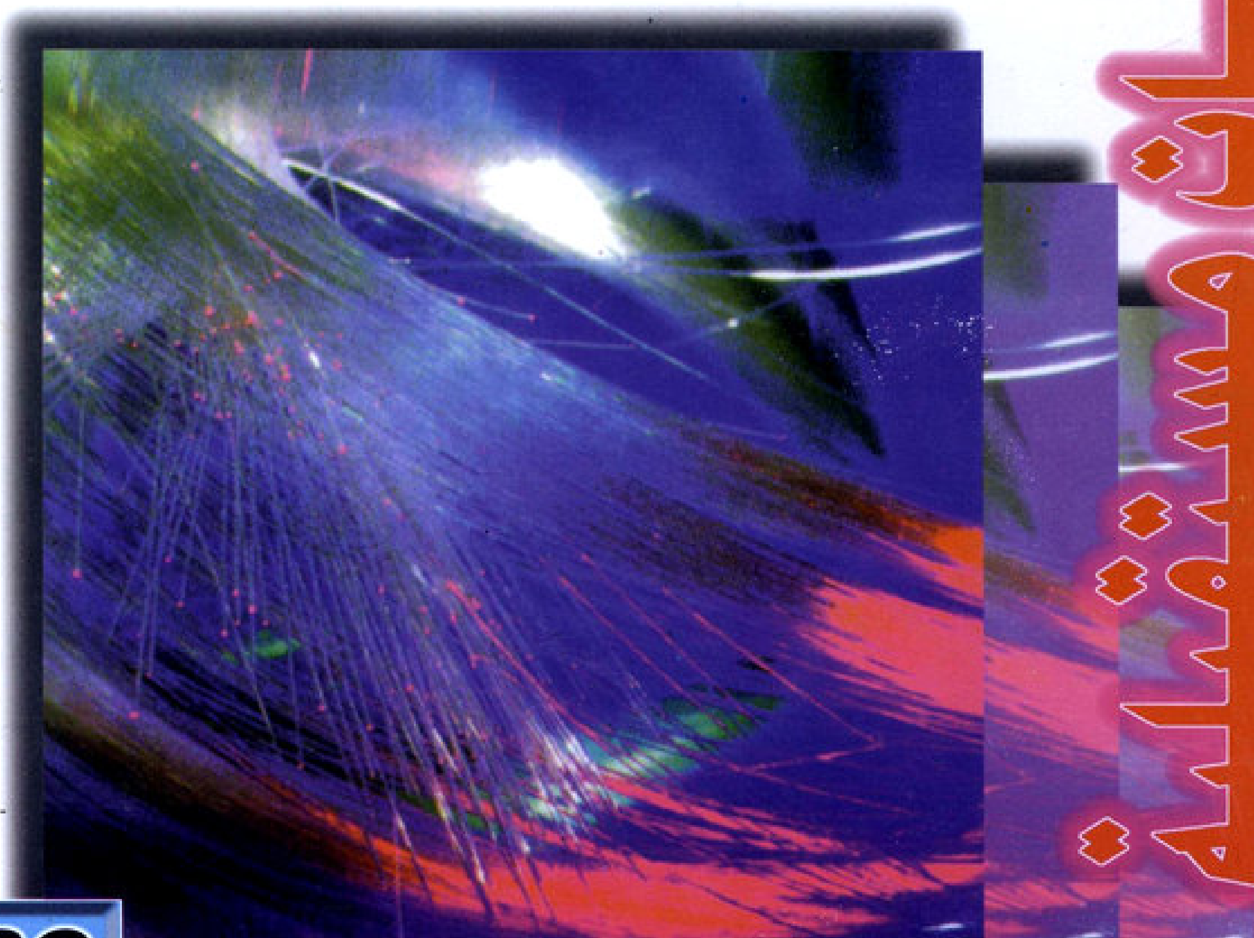
الميديا والتحديث

أ. سامى خشبة

سلسلة غير دورية تعنى بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى

دراسات مستقبلية

رئيس التحرير : د. أحمد شوقى
مدير التحرير : أحمد أمين







المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية - القاهرة

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلي

رئيس التحرير أ.د. أحمد شوقي   مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات :

المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٧٣,٨٠٠ جنيه مصري

١٢١ شارع التحرير - الدقي - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)
فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

الميديا والتحديث

الميـــديا والتحـــديث

تأليف

سامــى خشـــبة



الناشر

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٢

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٢م - ١٤٢٢هـ

المكتبـة الأكاديميـة

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٧٢,٨٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة ، عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً مهماً . وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة ، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات .

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبيا بالمقارنة بالكتب ، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار . ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد ، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ / أحمد أمين لإصدار « كراسات مستقبلية » كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها .

والملامح العامة لهذه السلسلة ، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص فى النقاط التالية :

- انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة ، حيث يستحيل استعادة الماضى ، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل .
- الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى ، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض .
- الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً ، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات : تجدد أو تبدد Innovate or evaporate !!
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم ، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة .
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أم فكرية مؤلفة أم مترجمة ، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustain-able Development ، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب ، بل والكون كله .

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى ، التى لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة . إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة ، فكلاهما مدمر ومستحيل .

هذه الكراسة

قضى صاحبها عمره فى طلب الثقافة الراقية ونشرها فى مجتمعنا المصرى والعربى . وامتد عطاؤه من خلال إشرافه على صفحة الثقافة بالأهرام إلى تقديم أسماء جديدة ، كان من حظ كاتب هذه السطور أن يكون أحدها ، حيث احتفى منذ منتصف الثمانينات بفتح الباب واسعاً أمام الكتابات المتعلقة بالعلم والمستقبل ، وهما المحوران اللذان يدور حولهما مشروع الكراسات .

لقد قدم المؤلف مساهمات عديدة تأليفنا وترجمة فى مجالات الفكر والثقافة بوجه عام . ومن أهم منجزاته الأخيرة موسوعة «مصطلحات فكرية» ، وموسوعة «مفكرون من عصرنا» ، اللذين صدرتا عن المكتبة الأكاديمية ، التى تتبنى إصدار الكراسات .

وفى هذه الكراسة يتعرض الصديق العزيز الأستاذ سامى خشبة إلى موضوع «الميديا والتحديث» برؤية تحليلية ونقدية نحن فى أشد الحاجة إليها ، لتستوعب معطيات العالم المعاصر والتوجهات الكبرى التى تحكم تغيره المتسارع ، أو التى «تنهمر علينا» كما ذكر المؤلف فى موضع سابق من مطلع تسعينات القرن الأخير .

إن مشروع الكراسات يرحب بانضمام مفكرنا المتميز إلى أسرته ، ويرجو منه المزيد .

احمد شوقي

يناير ٢٠٠٢

المحتـــويات

الموضـــوع	الصفحة

(١)

بعيداً عن جريمة «النبأ» : الفكر المعاصر و «الميديا»

لا يأتى هذا الحديث بمناسبة - ولارد فعل - للجريمة الإعلامية المشينة والمريبة التى ارتكبتها جريدتا «النبأ» و «آخر خبر» وصاحبهما ، بكل ما أحاط به وبهما من شبهات بحثها القضاء المصرى وأصدر حكمه بشأنهما ، بعد أن أصدر الضمير الوطنى المصرى النقى والذكى حمكه الفورى بشأن الجريمة ومرتكبيها ؛ هذا الضمير المتمثل فى الرأى العام المصرى الذى أعلن من فوره إدانته وارتيابه ، مؤكداً أن : «ليست هذه هى الحرية التى نريدها ، ولا هذه هى المعرفة والحق فيها - وهما من الأسس الأولى للديموقراطية - التى نحث الخطى ونبذل الجهد لاستكمالها وإستكمال شروطها» .

لقد أصدر الضمير الوطنى المصرى النقى والذكى حكمه الفورى بالإدانة للجريمة ومرتكبيها ، وهو الرأى العام الذى يمثله ويعكسه الإعلام المصرى الوطنى بكل مؤسساته ومنابره وملاكه ، ونقابة الصحفيين ، بذات القدر الذى مثلته مواقف مؤسساتنا الأمنية ، وبقدر ما مثلته غضبة الشباب المصرى الذى خرج يؤكد إيمانه بسلامة وطهارة الكنيسة القبطية المصرية ذات التراث الوطنى السياسى والثقافى والتربوى العريق .

لا يأتى هذا الحديث «رد فعل» لتلك الجريمة أو السقطة المشينة والمريبة التى سارت فى ذات الطريق (استهدفت بوعى وتدبير ؟) الذى سلكه الإرهاب المتلفع بعباءات دينية ؛ ساعية (قصدا ؟ أم دون قصد ؟!) إلى هدم الأساس الرئيسى لتماسك البنية الإجتماعية المصرية ، والمتمثلة فى وحدة النسيج البشرى لأبناء الوطن الجامع - فى ضفيرة محكمة - بين دينين سماويين صدرا من منبع واحد ثم تمازجت فى بوتقة هذا «الوطن - الجامع / المجتمع» وانصهرت (توحدت ؟) عشرات بل مئات التفاصيل التى تتجسد فيها ثقافتنا المشتركة الموروثة التى يعيشها الجميع ويعيشون بها ويتعايشون .. لا يأتى هذا الحديث رد فعل لتلك السقطة المشينة والمريبة، وإن كانت بما أثارته من مناقشات متعمقة ولماحة أو من انفعالات وشعارات سطحية وساخنة - ومن آراء ، بشأن مستقبل «الحريات» المدنية عندنا ، قد فرضت التعجيل بطرح قضية : الاعلام - أو ما أصبح يعرف بكلمة : «الميديا» - والتحديث فى بلادنا ، وذلك فى ارتباط بكل ما يتعلق بالتحديث المصرى من جوانبه المتعلقة بتطويره وببناء «ثقافة مصرية حديثة» أصيلة .

ويفرض علينا هذا التعجيل نفسه أن ندخل «تعديلا» مهما على المنهج الذى

اتبعناه فى كتابات سابقة(*) فى معالجة قضايا التحديث المصرى فى مجالات : التعليم والتشريع والتصنيع ونقل أو : «تجديد» ما ليس فى بلادنا من العلوم - بعبارة الشيخ حسن العطار قبل مائتى عام .. إلخ .. ذلك أننا إذ نطرح قضية : «الإعلام والتحديث» لن نبدأ بالتاريخ رغم أهمية المفارقة - أو الفوارق بين بداية دور الاعلام فى المجتمعات الأوروبية السابقة إلى التحديث وبين بداية ودور الإعلام فى بلادنا منذ طبعت الحملة الفرنسية منشورها الأول ليوزع على المصريين قبل النزول فى العجمى واقتحام الاسكندرية - حتى إصدار محمد على باشا «الوقائع المصرية» بالتركية ..

لن نبدأ بالبحث فى دلالات هذا التاريخ وتأثيره على تطور تكوين البنية الإعلامية وعلى دورها فى بلادنا - لأسباب ليست ضرورة التعجيل سوى السبب الأول منها ، وإن لم تكن هى السبب الرئيسى .. وهذه هى الأسباب :

* تؤكد كل الدراسات العلمية النقدية المعاصرة عن مجتمعات العصر الذى تتعدد تسمياته أو توصيفاته : عصر المعلومات ، أو المعرفة ، أو الاستهلاك الواسع ، أو عصر انتصار الليبرالية ، أو عصر ما بعد الحداثة ، أو الحداثة الجديدة المعدلة أو عصر : العولمة - أو سيادة القطب الواحد - الاقتصادية والثقافية .. تؤكد كل هذه الدراسات من اتجاهات مختلفة فى التيارين الفكريين الرئيسيين فى العالم الآن : اتجاهات تيار «مابعد الحداثة» واتجاهات التيار «النقدى» فى إطار ما صار يعرف بالنظرية الثقافية .

  تؤكد كل هذه الدراسات أن «الإعلام» المرئى والمسموع والمطبوع المقروء قد اكتسب أهمية هائلة منذ ثلاثينيات القرن العشرين ويكتسب المزيد منها - بسبب تزايد سهولة وسائل الاتصال والمواصلات والثورة التكنولوجية (ثورة الاتصالات .. الخ) وتزايد نسبة الوعى العام بأهمية متابعة «الأحداث» لإدراك تأثيرها على الحياة اليومية ..

* وتؤكد الدراسات نفسها أن وسائل الإعلام التى يدعم بعضها بعضاً - ولا يلغى بعضها البعض بسبب ارتفاع معدلات ومستويات التعليم والوعى الاجتماعى - أصبحت - هذه الوسائل - أكثر أهمية بكثير من مؤسسات التعليم ومن مؤسسات التربية (حتى الدينية) التقليدية ، بحكم سرعة انتشارها الهائلة وتأثيرها الثورى على مستوى الجموع - المتفرقة أو المحتشدة - وبسبب اعتمادها أكثر فأكثر على «الكليشيهات» ذات المعانى الضيقة والمراوغة فى وقت واحد ، وعلى «الصورة» التى تماثل الكليشيهات فى قوة التحديد الـــدلالى والقدرة على المراوغة على حد سواء .

(*) انظر كتابنا : « تحديث مصر : قراءة نقدية ومستقبلية » ، مكتبة الأسرة ؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ .

* وتؤكد الدراسات نفسها ، أن وسائل الإعلام ، لم تعد «إعلامية» فقط ، أى لم تعد وظيفتها قاصرة على «الإعلام» بالأخبار ولا حتى بالأفكار أو الآراء ، وإنما أصبحت فى وقت واحد هى أهم وسائل ووسائط التثقيف ، والترفيه وصياغة أو (صوغ أو صنع) الذوق العام ، والتوجه السيكولوجى (النفسى) العام فى شتى الاتجاهات والمجالات : من الاختيار السياسى إلى اختيار أنواع الطعام أو الأزياء أو نوع ومستوى تقييم الإنسان لنفسه أو لمجتمعه أو للآخرين ، بما يمكن أن يؤدى إلى إلغاء أو تحييد تأثير المناخ السياسى والاقتصادى والتعليم والتربية والدين ، والمؤسسات المسؤولة التى تنتج هذا المناخ حتى لقد أصبحت «الميديا» هى الصانعة الرئيسية لهذا المناخ ؛ تؤثر على كافة المؤسسات الأخرى وتقودها.

* وأشياء أخرى كثيرة مهمة تؤكدها هذه الدراسات المليئة بالنماذج الفعلية أو الحقيقية ، والحريصة بمناهجها الجديدة على عدم «التعميم» حيث لكل مجتمع (لكل ثقافة) خصائصه ومميزاته .. على رأس هذه الأشياء تأكيد تطور معاصر للغاية بدأ منذ الثلاثينات مع ظهور ستالين وموسولينى وهتلر وروزفلت وتشرشل فى الدول الشمولية والليبرالية على السواء باكتشاف نظمهم للأهمية الهائلة للميديا (الصحيفة أو الجريدة ، أو الراديو حتي الجريدة السينمائية المصورة) ذلك ، هو التطور الذى لحق أولاً بالعلاقة بين ثلاثى : الإعلام والمجتمع والدولة .. ومنذ الخمسينيات ، ومع انضمام التليفزيون لمنظومة الميديا ، وتضخم ظاهرة «الجريدة الهابطة» المطبوعة – أصبح هذا الثلاثى رباعياً يتكون من الإعلام ، والمجتمع والدولة والحكومة (أحياناً تسمى : النظام) .. ولكن مع بدء تأثير «ثورة الاتصالات» فى عصر الفضائيات ثم الانترنت والصحافة الالكترونية طرحت الدراسات نفسها مسألة موقف الإعلام الوطنى (المحلى) من تأثير الإعلام «العولمى» الذى بدوره له علاقة متشابكة مع الدولة أو مع الحكومات أو (الأنظمة) التى ينتمى إليها أو إلى أجنحة اقتصادية / سياسية بعينها فيها ... لها مصالحها العليا التى تقتضى العبث بسياسات وثقافات وبمجتمعات الآخرين .

لهذه الأسباب كلها وغيرها ، وليس لمجرد سقطة «النبأ» الفاسق ، أصبح من الواجب أن نعجل بطرح قضية : الإعلام والتحديث .

(٢)

توحيد الأمم والتعبير عن تنوعها باللغة القومية

توحيد الأمم (والمجتمعات) وجمع شتات فصائلها وأقاليمها وفئاتها وطبقاتها فى إطار «وطنى / قومى» متماسك يعد فى الدراسات الاجتماعية المعاصرة نتيجة موضوعية أولى لتطور «الميديا» الحديثة ؛ وليس تمزيقها أو تعميق تمزقاتها القديمة . وترتبط بهذه النتيجة (التوحيد أو التماسك الوطنى / القومى) النتيجة المقابلة - فيما يكاد يكون خطأ مستقيماً ، أى تمكين المكونات الاجتماعية / الثقافية للأمة الموحدة من تطوير «رموزها» ومفاهيمها والتعبير عن رؤاها وآرائها ومعتقداتها ومصالحها وخلافاتها واختلافاتها ؛ ثم إتاحة الفرصة لتلك المكونات الاجتماعية / الثقافية التى تتكون منها الأمة الموحدة للمشاركة فى صياغة أسس التماسك الاجتماعى / الوطنى القومى ، وفى صياغة الأفكار والتصورات التى تؤدى إلي إقرار السياسات الخاصة بإدارة شؤون الأمة (المجتمع الوطنى القومى ومكوناته فى وقت واحد) وللمشاركة فى تطبيق تلك السياسات أو تنفيذها بالأسلوب الذى تتوصل إليه الثقافة العامة (الثقافة السياسية بوجه خاص) أى تأسيس مفهوم الديموقراطية وممارستها فى هذا المجتمع الوطنى / القومى الذى تشارك الميديا (المقروءة والمسموعة والمرئية) فى صياغة وحدة مكوناته وتماسكها وتحديد معالمه لنفسه .

ولقد كانت «الصحافة» - أول وأهم أنواع «الميديا» أى وسائل الاتصال الجماهيرية - المقروءة - هى السباقة إلى القيام بالوظيفتين : التوحيد الوطنى القومى والتعبير عن التنوع الإجتماعى / الثقافى معاً ؛ بحكم علاقتها المباشرة بكل من اللغة القومية (العربية فى حالتنا) وبالمطبعة - أى الأداة التكنولوجية الحديثة التى ساعدت على انتشار كل من الكتاب ، ثم الصحافة / الدورية المنتظمة (جريدة أو مجلة ... الخ) ومعهما : التعليم باللغة القومية ذاتها .

فى دراسته المهمة : «الميديا والحداثة : نظرية اجتماعية للميديا» الصادرة عن دار نشر جامعة ستانفورد - كاليفورنيا عام ١٩٩٥ يقول جون تومبسون - أستاذ علم الاجتماع فى جامعة كيمبريدج - إن تزايد أهمية اللغات المحكية قد ارتبط أيضاً بتدعيم أسس الدول القومية - التى كانت إحدى النتائج الكبرى الأولى لعملية التحديث ثم صارت الأداة الرئيسية لاستكمال وترسيخ التحديث وتعميمه ؛ وإنه فى بعض الحالات فضلت السلطات السياسية فى الدول الحديثة الأولى أن تنشط عمليات التوحيد اللغوى ، متبنية لغة قومية بعينها لتكون اللغة الرسمية للدولة . ويقدم لذلك مثالاً بقرار الملك الفرنسى ، فرانسوا الأول عام ١٥٣٩ باعتبار الفرنسية لغة رسمية

للقضاء (المحاكم) فى المملكة الفرنسية (ألا يذكرنا هذا بقرار محمد على باشا بطباعة «الوقائع المصرية» أول جريدة «مصرية» وأول بشائر «الميديا» الحديثة فى العالم العربى - طباعتها باللغتين التركية والعربية معاً بعد عدة سنوات قليلة من صدورها بالتركية - لغة الدولة / المجتمع المسيطرة إسمياً منذ قرون - أى تركيا العثمانية - ثم قراره بعد سنوات قليلة بطباعتها بالعربية فقط) .

يأتى تأكيد «الهوية القومية/ الوطنية» نتيجة موضوعية لترسيخ استخدام اللغة القومية فى الصحافة - مرتبطة فى ذلك بكل من التعليم ، والدعوة - أو التربية - الدينية ، وانتشار الكتاب المطبوع . يقول تومبسون : «يمكن تأكيد الرأى الراجح القائل بأن تثبيت اللغة المحكية (كلغة قومية / لابد منها للتعامل مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع / ولابد منها لتواصل مكونات المجتمع وتعاملها بعضها مع البعض ولتواصل ومعاملات الأفراد على حد سواء) قد أدى إلى إنضاج الخصوصيات الثقافية للأمم - من إدراك لتاريخ مشترك إلى الولاء لرموز ثقافية وسياسية واحدة إلى وعى بالإنتماء للكيان الاجتماعى السياسى / الثقافى الذى تمثله تلك الرموز . وهذه هى المكونات الثقافية / النفسية لما نسميه : الهوية القومية . فالصحافة الدورية - اليومية والأسبوعية بوجه خاص - تستخدم اللغة القومية التى يتمكن التعليم والعمل الأكاديمى من «تثبيت قالب» موحد لها ، ومن إشاعة قدر معين من المعرفة بها ؛ وهى - الصحافة - تستخدم هذه اللغة القومية الموحدة والمثبتة - يومياً ، وتوزع وتنشر استخدامها على نطاق واسع وبشكل فورى ، فى وقت واحد تقريباً .. للتعبير عن كل موضوعات ومجالات الحياة العملية ، والذهنية .. وليست هناك أداة اجتماعية أخرى قادرة على كل من التوحيد الفكرى النفسى / وعلى إشاعة وتعميق الشعور بالتنوع - الاجتماعى / الثقافى والعملى فى إطار الوحدة «الوطنية» أكثر من هذه الأداة : إن هذا الشعور بالوحدة المتماسكة ذات التنوع الخصب إنما ينبت فى ذات التربة التى نبت فيها الإنتماء إلى «هوية» وطنية واحدة متمايزة عن غيرها ، وبخصوصيات هذه الهوية أو خصائصها المميزة .

تستخدم الصحافة - المقال السياسى والإجتماعى والثقافى والخبر والتعليق السريع والحوارات والندوات والتحقيق الإخبارى أو التحليلى وكل ميادين الإنتاج المادى والذهنى - كما تستخدم الإبداع الأدبى ، والنقدى والصورة (إضافة إلى المادة الإعلانية - ذات الطابع الإخبارى - والتجارى معاً بالطبع) .. باللغة القومية المثبتة (بتشديد الباء وفتحها) والموحدة (بتشديد الحاء وفتحها ، وكسرها أيضاً) يومياً . وفى بقية الوسائط (الميديا المسموعة والمرئية) تستخدم اللغة القومية لمدد تتجاوز عشرات الساعات - أو مئاتها - وعلى نطاق شامل للجماعة القومية التى كانت «الميديا» هى أول وأقوى من حفز إحساس أبناء كل مجتمع / ثقافة معينة بأنهم «أمة» واحدة أو

جماعة قومية وطنية واحدة لها خصوصيتها أو خصائصها المميزة (بتشديد الياء وكسرها) .

فى كتابه : «الجماعات المتخيلة : تأملات فى أصول القومية وإنتشارها»- الطبعة الثانية - نشر فيسرو - لندن ١٩٩١ - يؤكد الأستاذ بينديكت أندرسون عالم الاجتماع السياسى والثقافى الكبير - يؤكد دور الميديا المطبوعة - الصحافة - بوجه خاص ، فى إشاعة الاحساس لدى أفراد - وفئات - المجتمع الحديث بالانتماء إلى «هوية» ثقافية / سياسية واحدة بفضل الاستخدام الدائم الدورى المنتظم للغة القومية الواحدة؛ وهى اللغة التى تعود السلطة السياسية فى الدولة القومية الناشئة إلى استخدامها : فالدولة القومية لا تختار لغة من عندها ولا تستطيع ذلك - وإنما هى تختار اللغة التى يشيع استخدامها بالفعل فى المجتمع ، وتعمل على تثبيتها و «تقنينها» كمنظومة منهجية متماسكة يؤدى تثبيتها وإشاعة استخدام قالبها المنظومى الموحد إلى تثبيت أسس كل من المجتمع القومى والدولة القومية / الوطنية فى وقت واحد . ويقول أندرسون إن هذا الاستخدام المنتظم والدائم للغة القومية فى الميديا المطبوعة ، أدى ويؤدى إلى خلق مجالات اتصال مشتركة وموحدة وبالتالى إلى إشاعة إحساس أبناء المجتمع الواحد بأنهم يشكلون «جماعة/افتراضية» لا يتعامل الجميع مع الجميع فيها تعاملاً مباشراً ، ولكنهم يعرفون أنهم - ويؤمنون بأنهم - على سبيل المثال : «مصريون» أساساً ، تجمعهم - بكل تنوع ألوانهم العقائدية أو الدينية أو المهنية أو الطبقية أو السياسية ... الخ ... «بنية» اجتماعية / ثقافية مشتركة واحدة هى : «المجتمع الوطنى» المصرى. إننا لا نرى مساحة «الوطن» الجغرافية (حتى من طائرة .. لن نرى سوى جزء محدود منها) .. ولكننا بفضل التعليم ، ثم «الميديا» نتصور خريطته ونعرف معالمها وحدودها .. ويضيف أندرسون : «من الممكن تماماً أن نؤكد أن تكوين الجماعات القومية والإحساس الحديث المتميز بالانتماء إلى أمة تعيش فى إقليم محدد من الأرض ، قد ارتبط بتطور منظومات الاتصال الحديث (أى: الميديا) التى ساعدت الأفراد على الاشتراك فى رموز ومعتقدات واحدة تعبر عنها اللغة المشتركة ، وهو ما يكاد يعنى - ببساطة - المشاركة فى تراث قومى» .

تلك هى - باختصار وتبسيط شديدين - النتيجة الأولى الأساسية لممارسة الميديا - والصحافة فى مقدمتها باعتبارها الوحيدة التى تستخدم الشكل المكتوب - المثبت والموحد .. من اللغة القومية - لدورها أى : التوحيد الاجتماعى الوطنى / القومى.. والتعبير عن التنوع - تعبيرا عن التعارض والاختلاف أو عن الاتفاق والموافقة ، فى إطار الوحدة أو حتى ضدها أحيانا . فإذا مارست «مطبوعة» ما الدور النقيض ، أى

التمزيق والحفر وراء تمزقات قديمة بائدة (مثلما فعلت مطبوعتا «النبأ» و «آخر خبر») فقد نكون على حق تماماً فى أن ينزع عن سلوكها صفة «الصحافة» وعلاقتها بالميديا فى إطار الفهم العلمى الاجتماعى لهذه المؤسسة الاجتماعية الحديثة المهمة .

غير أن إشارة أندرسون فى الفقرة الأسبق إلى المشاركة فى «تراث» قومى تمهد لنا الطريق لاستعراض الجانب الأكثر أهمية - ربما بالنسبة لثقافتنا القومية - وذلك هو الجانب المتعلق بالميديا والتراث .

(٣) - أ

الثقافة ووسائل الإعلام .. التراث لا يذوب فى الهواء !

إذا كانت عملية توحيد الأمم والمجتمعات ، ثم التعبير عن تنوعها «الثقافى» بالمعنى العام لمصطلح «الثقافة» هى الوجه الأول الرئيسى للوظيفة «التاريخية» العامة لوسائل الإعلام الجماهيرية (أو : الميديا) وعلى رأسها وفى بدايتها «الصحافة» المقروءة ، وهو الوجه الذى يتحقق بواسطة نشر استخدام «اللغة القومية» .. فإن الوجه المقابل هو إنضاج العلاقة بين «المجتمع القومى» الجديد ، والذى أكسبته عملية «التحديث» بمستوياتها المتباينة قوة دفع ليس ضرورياً أن توجهه دائماً إلى الأمام ؛ وبين «ثقافته» السائدة من ناحية ، وإنضاج العلاقة بين هذا المجتمع ذاته فى كليته وبين مكوناته أو مكونات «تنوعه» الداخلى من ناحية ثانية . وفى غمار عملية إنضاج هذه العلاقة بناحيتيها المتقابلتين وإظهارها على صورتها الحقيقية تتحدد مسائل كثيرة ؛ ليس أقلها أهمية نوع ومستوى تطور المجتمع القومى ذاته وثقافته (قدرتهما المشتركة المتبادلة على صياغة كل من الوحدة والتنوع معاً ، وقدرتهما على توجيه دفة قوة دفع التحديث إلى الأمام ، لا إلى الخلف ولا إلى التمزق أو التشتت) . ثم نوع ومستوى العلاقة بين هذا المجتمع القومى - ومعه ثقافته القومية - الموحدة والمتنوعة فى إطار وحدتها وبين الميديا «غير» القومية ، أو «عابرة القوميات» التى قد يتعين علينا أن نتحدث عنها بالجمع - فتكون «الميديات» .

وقد يكون من الواجب فى البداية أن ننوه بعدة حقائق مهمة تتعلق بالفكر الاجتماعى المشغول بدراسة الميديا .

أول هذه الحقائق أن هذا الفرع من الفكر الاجتماعى قد نشأ حديثاً فى أواخر الخمسينات فى الغرب الصناعى المتطور (الليبرالى أو : الديموقراطى) .. والحقيقة الثانية هى أن هذا «الفرع» قد نشأ مرتبطاً بالدراسة الاجتماعية «النقدية» للثقافة ودورها - ووضعها فى التطور الحداثى الاجتماعى «السياسى» فى إطار ما أصبح يعرف بالنظرية الثقافية (فى بريطانيا : رايموند ويليامز ومدرسته ، وفى ألمانيا يورجين هابرماس وتلامذته - ونقاده - فى مدرسة فرانكفورت ؛ وفى الولايات المتحدة هارولد إينيس وتلميذه ثم زميله - الأكثر شهرة - مارشال ماكلوهان ... الخ) .. وقد كانت لهذه النشأة - لهذا الفرع - مبرراتها (وهذه هى الحقيقة الثالثة) فالميديا - على حد ما اكتشفه ويليامز وإينيس وهابرماس مبكراً - لم تعد - وربما لم تكن أبداً - مجرد ناقل للأخبار والآراء والنمائم .. الخ . وإنما أصبحت منذ أواخر القرن ١٨ أهم ناشر للمعرفة : المعلومات والأفكار والتوجهات العامة المختلفة ، أو المتوافقة قديمها

والجديد ، وأهم صانع للأذواق وللآراء وللاختيارات الإنسانية – الفردية والجماعية – من كل نوع ، أى أنها أصبحت فى هذا العصر الحديث أهم «عامل» أو «فاعل Actor ثقافى (اجتماعى / سياسى) على الإطلاق .

أما الحقيقة الرابعة ، فهى ما اكتشفه ويليامز وهابرماس – وكل من طريق مختلف ، وإن كان أثر تراث الفكر الليبرالى البريطانى واضحاً عند الأول (توماس هوبز بشكل خاص) بينما يبدو أن «إبداع» الليبرالية الألمانية – الجديدة نسبياً – واضحاً عند الثانى (كارل بوبر فى كتابه : المجتمع المفتوح وأعداؤه : أفلاطون وهيجل – بشكل خاص) . اكتشف الإثنان أن «الميديا» تنقلب إلى أداة عاتية قد تحطم كلاً من هذه الوحدة القومية والتنوع الاجتماعى الذى يكون تلك الوحدة – بالتفاعل الحر – إذا وقعت فى أيدى أعداء المجتمع الحر والثقافة الحرة ؛ أى إذا وقعت فى يد : إما الدولة الشمولية أو القوى الاقتصادية / السياسية / البيروقراطية المتضخمة التى قد تستولى على قوة الدولة أو تزيحها وتحل محلها أو من أسماهم ويليامز : «مثقفى الغوغائية demagogic (ism) Inrellectuals ومن حددهم ريمون أرون أكثر باسم : المتطرفين» من كل اتجاه الذين تؤدى غوغائيتهم أو ادعاءاتهم المتطرفة ودعاياتهم المعتمدة على تصورات بعينها عن كل من «الثورة» فى جانب و «التراث» فى جانب آخر : تؤدى إلى إحداث شروخ دامية فى بنية المجتمع القومى الموحد .

*　　*　　*

غير أن هذه النشأة نفسها لعلم اجتماع الميديا فى أحضان علم اجتماع الثقافة والدراسات الثقافية – وما كشفه هذا العلم من حقائق ، هى التى قد تساعدنا نحن الآن فى مصر والعالم العربى وربما فى العالم الثالث كله – على اكتشاف الفوارق الكيفية الأساسية بين مختلف أدوار ووظائف الميديا في إطار الثقافات المختلفة والمتنوعة وخضوعاً لخصوصيات كل ثقافة – أو كل مجتمع – قوميين .

ومع ذلك فإن الدراسات : «الاجتماعية / الثقافية» عن الميديا فى الغرب ، هى التى بدأت إكتشاف ونقد – أخطاء التصورات التقليدية فى النظريات القديمة (من القرن ١٩ أو أوائل الـ ٢٠) عن كل من الثقافة وعلاقتها بالحداثة – وهى التصورات التى دأب المؤرخون وعلماء الاجتماع على ترديدها حتى أواخر خمسينات القرن العشرين (وظلت ثابتة عندنا لا تتغير عند الكثيرين وربما حتى الآن) بسبب طغيان تأثير الفكر التقليدى وتفسيراته لمصير ووضع «الثقافة» ودورها ، وتأخر إكتشاف الفكر النقدى المعاصر وواقعيته فى نقده للنظريات التقليدية من ناحية ، وفى اكتشافه لما أصبح يعرف بـ «أعلمة الثقافة» Mediazisation of cultur أى صبغ الثقافة بالصبغة الإعلامية وإخضاعها لمتطلبات و «لغة» الإعلام وتوجهاته وتقنياته . من

ناحية أخرى . كانت النقطة المحورية لهذا النقد وبالتالى لتجاوز تلك النظريات فكرياً وعملياً هى : العلاقة الفعلية للميديا بالتراث Tradition وهى العلاقة التى أظهر الواقع الفعلى أنها جاءت مناقضة تماماً لما تصوره الفكر الاجتماعى التقليدى القديم عن التراث نفسه .

*　　*　　*

فى كتابه : «الميديا والحداثة : نظرية اجتماعية للميديا» يشير جون تومبسون إلى أن كارل ماركس كان صاحب التأثير الأكبر والأول على الفكر الاجتماعى منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وخاصة فيما يتعلق بمصير «التراث» فى ظل تطور الحداثة . كان ماركس شديد الإيمان بما أكده فلاسفة التنوير فى القرن ١٨ -- عن أن التراث شئ ينتمى إلى الماضى - وأنه سوف يندثر بسرعة مع تقدم العقلانية والرؤيـة العلمية للعالم باعتبـار أن التراث يعبر عـادة عـن رؤى غيبية أو «لا أدرية» وما يشبهها إزاء العالم والمجتمع أو التاريخ والفرد ؛ فأضاف ماركس إلى هذه الرؤية تأثير «الرأسمالية» وعلاقـات الانتاج وقـوى الانتاج الجديدة ، بكل من نشاطها المتزايد وتوسعها المستمر بما سيؤدى - فى رأيه - حتما إلى اختفاء «التراث» وعقليته - مع اختفاء البناء الاجتماعى القديم ونظمه الإقطاعية .. الزراعية ، .. إلخ.. وعلى ذلك، وعلى حد العبارات المشهورة لماركس وإنجلز (زميله البريطانى الأقل مكانة) فى «البيان الشيوعى» فإنه : «سوف تكتسح كل العلاقات الثابتة المتجمدة . وما يتبعها من أهواء وآراء عتيقة بالية ، وسوف تتقادم الجديدة قبل أن تتحجر . كل ماهو صلب يذوب فى الهواء ، وكل ماهو مقدس ينتهك (يدنس) ويرغم الإنسان فى النهاية على أن يواجه بحواسه الواعية ظروف (أو : شروط) حياته الحقيقية ، وعلاقاته بجنسه» .

وإذا كان المفكر وعالم الاجتماع الألمانى الكبير الآخر ماكس فيبر - الذى جاء بعد ماركس بنحو ربع قرن ، وصار صاحب ثانى أكبر تأثير فى الفكر الاجتماعى / الثقافى التقليدى بعد ماركس نفسه ، إذا كان قد أعطى للتراث - بعد تجديده فى صورة العقيدة البروتستانتية - دوراً فى تشجيع كل من الرأسمالية أو التصنيع والحداثة، فإنه من ناحية لم يتوقع الكثير من النظام الاقتصادى الانتاجى الرأسمالى كما توقع ماركس ، ولكنه رأى - مثل سلفه - أن التراث سوف يندثر مع الماضى فى النهاية ، دون أثر يذكر فى مجتمعات الحداثة الجديدة .

*　　*　　*

ولكن قبل أن يموت كارل ماركس ، وفى أثناء حياة ماكس فيبر كان الواقع يثبت خطأهما معاً ؛ فالتراث (كل ماهو صلب) لم يتبدد ذائبا فى الهواء . وكان للميديا - وللصحافة بالذات - دورها الأساسى فى الحفاظ عليه ، وفيما هو أكثر : أى فى إعطاء التراث حياة باقية طويلة ، من خلال إعادة نسجه - كما هو أو بعد تجديده - فى «تضاعيف» المجتمعات الجديدة أو المتجددة وخلاياها ، الأمر الذى جعل للتراث دوراً لم يكن بوسع الفكر التقليدى أن يتوقعه ولا أن يكتشف أهميته لكل من الميديا ، وجماهيرها .

(٣) – ب

وسائل الإعلام والتراث : الإتصال عبر الزمان !

ربما كانت عملية إعادة إنتاج «الثقافة» وإقامة شبكات اتصال وتوصيل متزايدة الاتساع ومترابطة لضمان كفاءة وشمول «التوزيع» رأسياً وأفقياً – للانتاج الثقافى المتصاعد الكثافة والتركيب – هى أخطر العمليات – أو الوظائف – التى تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيرية ، أو وسائل الإعلام ، أو «الميديا» فى المجتمع (العالم) الحديث والتى أسهمت بها «الميديا» فى عملية «التحديث» بمستويات مختلفة من العمق ، والتأثير ، والشعور بالمسئوليات الاجتماعية التى تتحملها . إنها الوظيفة التى تطلق عليها الدراسات الثقافية / الاجتماعية المعاصرة تعبير : «أعلمة الثقافة» والتى تتضمن بالضرورة «أعلمة التراث» .

وهى وظيفة تتصل اتصالاً مباشراً بتحول المجتمعات إلى مرحلة ، أو حالة المجتمع القومى الموحد – ثقافياً وسياسياً واقتصادياً ، الذى «اختاره» بوعيه – أى : بوعى أبنائه فى أجيالهم المتتالية ، وبإرادتهم – أن يتماسك موحداً جامعاً لكل «تنوعه» الاجتماعى وبكل مصادر وأسس ذلك التنوع – فى إطار وحدته «الوطنية» التى تخلقت بفضل تفاعل «المشترك» الثقافى فى إقليم متصل ، لكى تقيم بالإرادة الجماعية لكل أطراف التنوع ، الدولة القومية الخاصة بهم .

وإذا كانت «شبكات المواصلات» والاتصالات المادية من الطرق المعبدة وقنوات الرى والنقل النهرى والسكك الحديدية وشبكات البريد وكابلات التلغراف والتليفون هى وسائل التماسك المادى للمجتمع القومى لنقل وتوزيع المنتجات المادية والمراسلات والمكاتبات العملية والأوامر والتوجيهات الإدارية والسياسية – فى النطاق الجغرافى المكانى للوطن .. فإن شبكات الميديا هى التى أصبحت فى المجتمع الحديث وسيلة (أو : وسائل) التماسك المعنوى للمجتمع القومى ذاته عبر نشر وتبادل وتوزيع كل تجليات «الثقافة» . ولأن ذلك يتم فى إطار «الوطن» فإن شرط الحفاظ على تماسكه ، وعلى إطاره الموحد هو أن يتم ذلك النشر على أساس عدم المساس – إن لم يكن «الاحترام» الكامل ، والحقيقى لا المفتعل – لأسس ومصادر «التنوع» بكل ما يمكن أن يقوم أو أن يكون بينها من اختلافات . وهو احترام لا يكفله – فى الميديا – مجرد «القانون» المكتوب وإنما يكفله الاختيار الإرادى الأصلى ، الواعى لكل أطراف «التنوع الموحد» : القومى اختيارهم لأن يقيموا دولتهم القومية – وأن يعيشوا ، لا مجرد أن يتعايشوا – فى ظلها، وأن يعرفهم العالم باسمها .. وهو «الاختيار» الذى يحوله «العقل التشريعى» للمجتمع إلى قانون مكتوب وملزم .

أى إن «الميديا» بفضل أعلمة الثقافة و «أعلمة التراث» بالتالى تصبح – وقد أصبحت – هى الوسيلة الرئيسية لاتصال «الأمة» أو الجماعة القومية بذاتها أو بنفسها ، متجسدة فى أجيالها المتتالية وبالإنسانية .. عبر الزمان – أو عبر طبقات التراث فى كل ثمار وتجليات أزمنته وعصوره المتتالية المتلاحمة والمتنوعة التى يضمها فى الوقت ذاته إطار متماسك من «المشترك الثقافى» القومى الواحد .

* * *

ولم يعد ارتباط الميديا بالتراث – وبالثقافة فى كل تجلياتها – فضلاً من جانب الميديا ولا فضولاً ، كما أنه ليس ارتباطاً أحادى التوجه أو أوحدى النيات .. إنما فرض ارتباط الميديا بالتراث – بكل تجلياته وبكل المواقف «المتضاربة» إزاءه – الطبيعة الجماهيرية للميديا ذاتها أولاً ، ثم حقيقة أو بديهية ارتباط الميديا بظهور وتطور «الدولة القومية» التى هى انتاج «جماهيرى» أساساً ، مهما قيل بغير ذلك . الميديا (وسائل الاتصال الجماهيرية) لابد أن ترتبط بالتراث ، وبكل المواقف «القومية» المتضاربة إزاءه ، لأنها مرتبطة بالجماهير ، والجماهير مرتبطة بالتراث .. غير أن ارتباط الجماهير بالتراث ليس ارتباطاً بين كتلتين جامدتين أو ساكنتين . فالجماهير تتغير بفضل التطور العام – أى التحديث ذاته : بالتعليم ، وبتسهيل الانتقال وتغير الأعمال والمهن والسكن ووسائل الترفيه والتحول من المستوطنات البشرية المغلقة القديمة فى القرى والنجوع والكفور والحوارى ذات الأبواب إلى وطن مفتوح للحراك المكانى والاجتماعى والثقافى لكل المواطنين فى الدولة القومية .. والتراث يتغير أيضاً بفضل تغير – وتنوع – عقليات الجماهير التى تتبناه وتتلقاه وتركن إليه وتستخدمه وتفسره : بين اتجاه إلى تجميده أو إلى إعادة انتاجه كما كان أو اتجاه إلى إعادة اكتشافه أو إلى تفسيره أو حتى نقده وتجاوزه .. غير أن «عقل» الميديا يظل مرتبطاً بكل هذه المواقف إزاء التراث (وإزاء الثقافة عموماً) لا يملك عنها انفصالاً وإلا فقدت الميديا صفتها ووظيفتها الرئيسيتين : كوسائل جماهيرية للاتصال ثم كوسائل تثقيف وتوجيه وتعبير وتصنيع الأذواق والاختيارات لدى الجماهير .. شرط واحد لهذا الارتباط – يفرضه على الميديا الاختيار الأصلى من جانب «الجماهير» بالانتماء للوطن وبناء دولته (دولتها) القومية ، هو الاحترام الكامل لأسس ومصادر التنوع ، الذى حوله العقل التشريعى للوطن (للجماعة القومية) إلى قانون ملزم .

* * *

ولكن لأن الجماهير تتغير (تتطور) والتراث يتغير بدوره (يضاف إليه ؛ يحذف منه؛ يعاد اكتشافه أو تفسيره فى أضواء عديدة ، أو حتى ينتقد .. الخ) .. لذلك فقد رأى بعض الدارسين المعاصرين لقضية : «الميديا والحداثة» أن للتراث أربعة جوانب

(أو : وظائف) على الأقل تفرض على الميديا أن ترتبط به : فالتراث بكل «طبقاته» المعرفية والفكرية – يقوم بوظائف «تفسير العالم» وتوفير قاعدة لتشكيل السلوك الفردى والجماعى وتبريره ؛ وهو يوفر قاعدة للشرعية الاجتماعية : الشخصية والسياسية والاقتصادية والقانونية ؛ وهو يوفر الإطار والقاعدة اللتين تقوم عليهما أسس «الهوية» على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة (ويلبور شرام : وسائل الاتصال الجماهيرية والنمو القومى ؛ دار نشر جامعة برينستون ١٩٦٤ ,Wilbur Schramm
("Mass Media and National Development" Princeton Uni : P. 1964
فى ضوء هذا التحديد لوظائف التراث – الذى يقترحه واحد من أبرز من درسوا علاقة الميديا بكل من التحديث والتراث – سوف يمكننا أن نلاحظ فوراً تضاؤل دور التراث فى تشكيل السلوك وتبريره وفى توفير قاعدة الشرعية فى المجتمعات الغربية . ولكن هذا الدور يتعاظم أو يبقى كما هو فى مجتمعاتنا نحن رغم كل مظاهر «الحداثة»(*) غير أنه فى المجتمعات الغربية الحداثية أيضاً يحتفظ التراث بوظيفتى : تفسير العالم وتأسيس قاعدة الهوية والانتماء القومى ، وهما الوظيفتان اللتان تتزايدان عندنا أيضاً . كذلك فإن التراث الذى فقد فى المجتمعات الغربية طابعه المحلى (القروى أو الاقليمى) بل شرع يفقد جزءاً من طابعه القومى لكى يصبح «غربياً أحيانا ، أو : أوروبياً ، أو أنجلو أمريكيا (وقد يسمونه أحيانا : عالميا !!) ويتحول بسبب الطابع التصنيعى ، أو الافتراضى الوهمى Virtural للميديا (التليفزيونية خصوصا) إلى مجموعة من الرموز العامة المجهلة وغير الشخصية أو المحددة .. فإنه على العكس عندنا يظل برموزه المحددة ودلالاته القديمة الدائمة لأنها أبدية ولكنها المسكونة بما هو قائم.. هنا والآن ، يظل تراثاً «معاصراً» ماثلاً للعيون حقيقياً وفاعلاً .. يكفل للميديا أن تقوم بدور الاتصال «عبر الزمان» بين طبقات التراث وبين الأجيال وبين المواقف المتضاربة إزاءه فى وقت واحد وهو وضع يكفى وحده لاكتشاف خطأ مكارى ماركس وماكس فير كليهما أن كل ما هو صعب (أى التراث) يذوب فى الهواء .

ولاشك أن هذا يعنى أن : «أعلمة التراث» أى إخضاع التراث لشروط الميديا (الإعلام) واحتياجاتها تخضع من ناحية لخصوصيات كل ثقافة ، وتحتاج من ناحية أخرى إلى قانون ملزم يحفظ للمجتمع القومى حقه فى حماية اختياره الأصلى بإقامة وطن واحد ، ودولة قومية واحدة لكل مواطنيه ، خاصة مع ظهور الميديا عابرة القوميات التى تعد الآن أخطر مظاهر العولمة وأخطر ما يهدد بتحويل التنوع إلى تمزق على الأقل .

(*) أرجو الرجوع إلى كتاب : تحديث مصر قراءة ثقافية ومستقبلية وإلى كتابات مهمة أخرى (عن : حسين أحمد أمين ؛ جلال أمين ؛ فوزى فهمى ؛ سمير حنا صادق ؛ وأخرين) لاكتشاف مدى سطحية ونقص عملية «التحديث المصرى» .

(٤)

تأسيس العولمة : البحث فى الأرشيف الليبرالى .. والاشتراكى !

منذ العقد الثانى للقرن العشرين – على الأقل – راحت وسائل الاتصال الجماهيرية .. أو : الميديا – وعلى رأسها الصحافة والإذاعة والسينما أيامها – تلعب أدواراً «سياسية / ثقافية» متضاربة ، تتحدد وفقاً للسياق الاجتماعى / السياسى / الثقافى الذى تعمل فى إطاره ، ووفقاً للوضع القانونى / السياسى الذى سمح لها به التكوين السياسى لكل مجتمع (أو دولة) أى ذلك الوضع الذى فرضته على الميديا القوى الفاعلة فى المجتمع المعين .

ولأن الدول (أو : المجتمعات) القومية كانت قد أصبحت هى الإطارات الجامعة للجماعات البشرية ذات الثقافات المتمايزة ، فإن النظم السياسية السائدة أصبحت بسرعة هى الطرف المؤثر الثانى – بعد التكوين الاجتماعى / الثقافى المؤسس للدولة القومية فى تحديد وضع الميديا ودورها : ليس فقط تعبيراً عن نوع النظام الاقتصادى السائد – والمرتبط بنوع النظام السياسى ، وإنما أيضاً – وربما أولاً – تعبيراً عن نوع «الثقافة السياسية» السائدة بوصفها جزءاً عضوياً من الثقافة القومية (فى رأى بعض تيارات الفكر الاجتماعى المعاصر) أو بوصفها تعبيراً عن مرحلة محددة من مراحل تطور تلك الثقافة القومية فى نظر تيارات أخرى .

وبذلك فإن عملية أعلمة الثقافة Mediazisation of Cuture – وأعلمة التراث بالتالى – أى صبغهما بالصبغة الإعلامية وإخضاعهما لشروط اللغة الإعلامية – لم تكن عملية ذات طابع واحد ولا أسلوب أو اتجاه واحد ، وإنما اختلفت الأساليب والاتجاهات فى «أعلمة »كل من الثقافة والتراث ، بقدر اختلاف نوع النظام ، والثقافة السياسيين السائدين ، ومصالح الدولة أو المجتمع القوميين ودرجة تطور كل أو أى منها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

سوف يدهش أو قد يصدم القارئ إذا أتيحت له – على سبيل المثال – مراجعة سريعة لأرشيفات صحافة الدول الليبرالية (أو : الديموقراطيات) الغربية الكبرى فى تلك العقود الأولى من القرن العشرين (فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مثلاً) .. بقدر دهشته أو صدمته إذا أتيحت له فرصة مراجعة أرشيفات صحافة الدولة «الاشتراكية» الوليدة آنذاك (الاتحاد السوفيتى) وخاصة إذا تركزت هذه المراجعة على ما تحتفظ به تلك الأرشيفات من مواد منشورة عن شعوب وثقافات «المستعمرات» فى لغة «ميديات» الدول الليبرالية الديموقراطية ، أو عن شعوب وثقافات : «حركة التحرر الوطنى» أو القومى فى لغة «ميديا» الدولة السوفيتية .. خاصة إذا كانت مراجعتنا

تسعى إلى مقارنة ما كان ينشر فعلاً – فى هذه الميديا أو تلك من أخبار وتحقيقات و«أعمدة» أو مقالات رأى .. الخ بما كان يكتبه – وما يزال يكتبه البعض من «فلاسفة» الليبرالية أو الماركسية السوفيتية وكتاب هذه أو تلك النظريون – بشأن «حقوق» وأوضاع شعوب «المستعمرات» أو «حركة التحرر الوطنى» – أو القومى ومستقبلها .. (هذه المواد «الإعلامية» وأرشيفاتها ، متاح معظمها الآن من خلال شبكة الإنترنت ، على مواقع مؤسسات إعلامية وأكاديمية عديدة فى أوروبا الغربية بشكل خاص) .

كانت تلك هى المرحلة التى اكتمل فيها تكوين الأسس الرئيسية للعولمة فى مرحلتها الأولى بجانبيها المتنافسين آنذاك – أو المتصارعين : الليبرالى – الديموقراطى المرتبط بنظام السوق الاقتصادى (المشروع الحر ، الفردى الرأسمالى المنفلت) والاشتراكى الذى كان ستالين يحوله بسرعة إلى نظام احتكار الدولة والبيروقراطية الحزبية لكل «أدوات الانتاج» والتوزيع .

فى الميديا «الليبرالية» لن تجد كلاماً عن حقوق الإنسان ولا عن حكم القانون ولا عن المساواة والاخاء والحرية .. إلى آخر «المبادئ»» الرائعة والنبيلة التى بشر بها فلاسفة – وسياسيو «التنوير والعقلانية» الليبرالية (من جون لوك إلى مونتسكيو .. الخ) ولكنك سوف تجد كلاماً كثيراً عن الانحطاط والهمجية – الأمر الذى يفرض على هذه الدولة «الديموقراطية الغربية المتقدمة» أو تلك أن تتولى تربية هؤلاء الهمج من الهنود أو المصريين أو بدو شمال أفريقيا أو زنوجها أو «المولدين» فى أمريكا الجنوبية ... الخ أو تحضيرهم .. فإذا لم تنفع التربية بـ : «الحسني» فلا بأس من القمع بالقوة .. وفى بعض الأحيان كما حدث مع قبائل الزولو المحاربة الشجاعة فى الجنوب الأفريقى – أو مع زنوج أستراليا – لا بأس من الإبادة ..

يقابل الكلام عن الإنحطاط والهمجية – وهو كلام عن «الثقافة» وعن «التراث» الخاصين بشعوب «المستعمرات» – كلام آخر كثير عن حق هذه الدولة الغربية الليبرالية أو تلك فى منتجات وأسواق بلاد هذه الشعوب «المنحطة» أو «الهمجية» بالذات ، وعن المشاكل والمنازعات المترتبة على تقسيم أو توزيع الأسواق والمنتجات الزراعية والمعدنية ومصادرها وعن تقسيم السيطرة على المواقع المهمة (استراتيجيا) لطرق الملاحة والتجارة على اتساع الكوكب بأكمله من بنما إلى طارق إلى السويس إلى المندب إلى الكاب ومالاجا أو هرمز ... الخ ومن بورت آرثر إلى هاواى أو مانيلا إلى سانتياجو إلى الكاب مرة أخرى أو لاجوس أو كيبفيرد إلى مدغشقر أو زنزنبار أو عدن إلى بومباى إلى سنغافورة إلى هونج كونج وبورت آرثر ثانية ... الخ .

على الجانب الآخر ، فى الميديا «الاشتراكية» لن تجد كلاماً لا عن التحرر الوطنى ولا عن تقرير المصير ولا عن «العدل الوطنى» أو المساواة والأخوّة والأممية .. وإنما ستجد كلاما عن :ضرورة تطوير البنى التحتية والفوقية الإقطاعية أو البدائية الرعوية إلى مستوى التعاون الاشتراكى والجماعية بقيادة كوادر الشعب الروسى الشقيق .. وستجد كلاماً عن ضرورة التوحيد الثقافى لشعوب الاتحاد السوفيتى بنشر (فرض) اللغة الروسية (وهو القرار الذى نفذه ستالين بالفعل عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٢) .. وعن ضرورة إنقاذ روح الأخوة الأممية بين شعوب الاتحاد من : همجية التتار المتأصلة، وبعد سنوات قليلة جاء دور الشيشان والقرغيز والأبخاز وغيرهم من شعوب القوقاز ... الأمر الذى اقتضى ترحيلهم (فى عربات الماشية بالسكك الحديدية) إلى أقصى شمال شرق سيبريا (وقد تقتضى العلاقة المحتملة بين مفهوم : الأممية تحت هيمنة نظام شمولى من هذا النوع ، وما شابهه بعد ذلك فى ألمانيا النازية ، وبين مفهوم العولمة الاقتصادية/الثقافية... قد تقتضى هذه العلاقة دراسة خاصة) .

* * *

بل إننا سنجد على صفحات المواد الثقافية فى أرشيفات الميديا المطبوعة – الليبرالية أو الاشتراكية على السواء – سنجد صورة صادمة – ولا نقول مزورة أو كازبة – لتاريخ شعوب المستعمرات – السياسى والاقتصادى والاجتماعى ؛ والثقافى بشكل خاص ؛ حيث تتحول تواريخ تلك الشعوب العريقة فى الشرق الأوسط وآسيا الجنوبية والشرقية إلى سلاسل من الحكايات عن الفساد والطغيان والحسية الشبقية وإهدار الثروات الخيالية . والأقتتال الدموى – لا تقطعها سوى زيارات «حضارية» من رُسُل الغرب المتمدين من اليونان إلى روما إلى إيطاليا فأسبانيا ففرنسا فبريطانيا . بل إن التاريخ «الرسمى» لشعوب الاتحاد السوفيتى الذى أصدرته اللجنة الثقافية العليا للحزب الشيوعى السوفيتى مع مقدمة بتوقيع ستالين نفسه تزعم «بالنص» أن الشعب الروسى هو الذى علم شعوب وسط آسيا العريقة الكتابة والزراعة وأخرجهم من البداوة والهمجية !!

كل هذا إضافة إلى أن الباحث فى أرشيفات الميديا – الليبرالية أو «الشمولية» على السواء – سوف يجد تأكيداً على وجود أنموذج واحد للتحديث : الأنموذج الغربى : سواء كان بالتصنيع الرأسمالى المنفلت بسماته المشهورة فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى وبالتقسيم الحزبى للحياة السياسية واحتذاء المفاهيم القانونية الغربية (المتضاربة فى حد ذاتها) .. أو الأنموذج السوفيتى – بفرض ملكية الدولة تحت هيمنة مركز «عالمى» واحد للقرار السياسى والاقتصادى (نظريا كان هذا المركز

مؤسسة جماعية ، ولكنه عمليا تجسد فى شخص واحد) و «تأميم» الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية تحت هيمنة هذا المركز (أو : الشخص) . ولكن فى أى من الحالتين الليبرالية الرأسمالية أو الشمولية (الاشتراكية) كانت وظيفة الميديا هى تكريس الأنموذج الواحد لما أسموه التحديث أو التقدم أو النمو بحيث يتم لصالح «المجتمع» أى : الثقافة / الأمة «المهيمنة» على «الهمج» فى المستعمرات ، أو على «البدائيين» فى أقاليم الحكم الذاتى والجمهوريات القومية داخل «الاتحاد» ! .

* * *

فى تلك المرحلة ذاتها استكملت القدرات التكنولوجية الجديدة نسبياً آنذاك ربط أطراف الكوكب بشبكات البنية التحتية التى استخدمتها «الميديا» : شبكات كابلات البرق والتليفونات (لوكالات الأنباء) وشبكات النقل ومكاتب جمع الأخبار والأفكار والموضوعات وتوزيعها ، وشبكات دور السينما (قبل أن تقوم ثورة الألكترونيات بالقفزة النوعية الكبرى التى استثمرت فى التليفزيون ثم الأقمار الصناعية) . مما يعنى أن أسس العولمة الاقتصادية/ السياسية - التى أرساها نظام التوسع الاستعمارى الرأسمالى، الليبرالى أو الشمولى بالقوة المسلحة - قد سبقت ومهدت للمرحلة التالية التى امتزجت فيها مشروعات العولمة الاقتصادية / السياسية عن طريق الشركات عابرة أو متعددة الجنسيات مع مشروعات العولمة الثقافية والتى تلعب فيها «الميديات» جمع : ميديا - الدور الرئيسى، الأمر الذى يفرض على ميديا المستعمرات القديمة واجباً لا يمكن التنصل منه .

(٥)

تأسيس الكيان القومى ومعاكسته : الإعلام يسبق التعليم !

طوال القرن العشرين ، وربما منذ أواخر القرن التاسع عشر ، كانت شعوب «المستعمرات» الواقعة تحت سيطرة الدول «الليبرالية» واقتصادها الرأسمالى «العالمى» كما كانت شعوب «القوميات الشقيقة» فى «الوحدة الأممية» الموهومة الواقعة تحت سيطرة أنظمة شمولية متنوعة (اشتراكية / عنصرية : أو عنصرية / اشتراكية ، أو عنصرية رأسمالية ليبرالية ، لا فرق) .. كانت تلك الشعوب تكافح من أجل استقلالها والتحول إلى «كيانات قومية» متحررة ومستقلة .

وكانت عملية إحياء وتطوير ثقافاتها القومية باسترجاع ودراسة «التراث» وبالتفاعل النقدى أو غير النقدى أحياناً مع ذلك التراث القومى وأيضاً مع ثقافات أكثر تطوراً .. ربما تكون هى ثقافات الدول المسيطرة نفسها – كانت تلك العملية جزءاً وعاملاً رئيسياً من عوامل التحرر الوطنى وفاعلاً أساسياً فى السعى إلى نشوء «الكيان القومى» المستقل تطوراً لحركة التحرر الوطنى الفعلى ، لا الشعارى ولا المكذوب التى حاولت أنظمة الهيمنة الليبرالية أو الشمولية على السواء بالتزوير السياسى / الثقافى – وبالقمع المسلح وبتنمية قوى اجتماعية محلية متواطئة – حاولت أن تفرضه على من وصفتهم «الميديات» جمع ميديا – بأنهم «همج» أو «برابرة» أو بدائيون .

ولكن طوال المائة أو المائة وثلاثين سنة (قبل بدايات عصر العولمة الجديدة فى سبعينات أو حتى ستينات القرن العشرين) كانت عملية إحياء وحماية وتطوير «الثقافات القومية» تجرى فى مواجهة عمليات معاكسة متعددة ، ربما كانت أكثرها (شيوعاً وخطورة ، متمثلة إما فى محاولات «التجميد» أو حتى النكوص إلى الوراء (فى العالم الإسلامى بوجه خاص نماذج «ممتازة» لا حصر لها ، عربية وأفريقية وآسيوية – هندية وباكستانية ... الخ) وإما فى محاولات الطمس أو الإلغاء : من طمس أو إلغاء اللغة القومية إلى طمس وإلغاء الدين حتى طمس وتزوير التاريخ القومى (تقدم مشروعات ومحاولات الدول الاستعمارية أو المسيطرة فى كل من الجزائر وأفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى والقوقاز ثم الأناضول نماذج ممتازة لهذا النوع) .

كانت كل تلك المحاولات – سواء للتحرر الوطنى وإنشاء كيانات قومية مستقلة عن طريق إحياء «التراث» وتطويره والتفاعل الإيجابى مع الثقافات المتطورة ، أو لأحكام السيطرة الأجنبية (الليبرالية أو الشمولية الأصل) أو فرض سيطرة قوى

«محلية» متخلفة قديمة أو «حداثية» الشكل دون تحرر قومى حقيقى مهدت غالباً لسيطرة أجنبية ما .. كانت تعكس تناقضاً رئيسياً بين قوى الدفع إلى نشوء كيانات قومية سياسية / اقتصادية / ثقافية متمايزة ومستقلة ومتكافئة ، وبين أنواع مختلفة من العولمة فى مرحلة التأسيس . وفى كل هذه المحاولات بكل أنواع توجهاتها ، لعبت «الميديا» أو «وسائل الإعلام الجماهيرية» أدواراً رئيسية – ليس فقط فى التعبير عن بل فى تكوين «الكيانات القومية» أو على النقيض أى فى السعى إلى فرض هذا النوع أو ذاك من «العولمة» لصالح هذه الدولة العظمى المهيمنة أو تلك أو لصالح هذا التحالف أو ذاك) من الدول الليبرالية أو الشمولية وفى اتجاه النوع الذى تريد فرضه من «العولمة» فى مرحلة التأسيس . وفى كل أنواع مساهمات «الميديا» المتعارضة تلك كان «التحديث» بأسمائه المختلفة والمتضاربة (التمدين، التقدم ؛ النهضة ؛ التغريب – قبل تطور مفهوم أن التحديث يساوى : التنمية والتجدد) .. كان التحديث محوراً رئيسياً من محاور التفكير فى ، والعمل على صياغة المجتمع المعين وفقاً لاتجاه القوة الاجتماعية / السياسية / الثقافية القائدة لعملية التحديث نفسها أو الموجهة لها أو المهيمنة عليها ، كما كان التحديث محورا رئيسيا من محاور التفكير فى أو العمل على صياغة «العالم» سواء فى صورة كياناته المتعددة والمتمايزة والمتكافئة، أو فى صورة كتلة موحدة «معولمة» تحت شارة أو راية ليبرالية أو شمولية.

*   *   *

فى كتاب «الميديا والحداثة : نظرية اجتماعية للميديا» يقول عالم اجتماع الإعلام جون تومبسون ، إن الدولة القومية الحديثة ، خاصة منذ القرن التاسع عشر ، اعتمدت أو تكونت على أساس أربعة أنواع من «القوة» هى : القوة السياسية والقوة الاقتصادية ، والقوة القسرية Coercive والقوة الرمزية. ويعنى بالقوة «الرمزية» كل أنواع الانتاج الثقافى الفكرى والفنى. ثم يؤكد أن «الميديا» لعبت وتلعب الدور الرئيسى فى حمل أعباء هذه القوة الرمزية بعد أن حمل كل من التعليم والدعاية المباشرة هذا العبء فى القرون الثلاثة السابقة ، وهذا فى الدول الصناعية المتطورة فى الغرب (التى سبق التعليم والتثقيف والترفيه الثقافى الفنى والدعاية – فيها ظهور الميديا الجماهيرية واسعة الانتشار أو التأثير وحيث استقرت ورسخت تقاليد الاعتماد على تلك الوسائل لنشر وترسيخ وحدة ثقافية / شعورية قومية) . ولذلك فإننا نستطيع أن نزعم بثقة أن «الميديا» عندنا التى سابقت التعليم والتثقيف – وغيره حتى سبقتهم بسرعة هائلة بفضل «الصحافة» أساساً حتى قبيل عصر الإذاعة فى العشرينات وقبل عصر التليفزيون منذ الستينات ... نستطيع أن نزعم أن الميديا عندنا – قد استوعبت وسائط الدعاية والدعوة المباشرة (حتى الدينية منها) والثقيف والترفيه الفنى وغير

الفنى؛ وأنها أى الميديا – وفى طليعتها الصحافة – قد حملت عبء الدعوة إلى التحديث بكل مفهوماته و اتجاهاته أكثر من غيرها من الوسائل والوسائط العاملة على خلق وترسيخ نوع أو آخر واتجاه أو آخر من أنواع أو اتجاهات الوحدة الثقافية والشعورية للأمة (بصرف النظر – بالطبع – عن منابر بعينها من وسائل النشر والإعلام استخدمتها الدول والقوى المتنازعة للسيطرة على مقدرات وثروات وعقول شعوب المستعمرات) .

* * *

إن نظرة سريعة إلى الأدوار التى لعبتها والاتجاهات التى تبنتها الميديا المصرية الوطنية فى العقدين الأولين من القرن العشرين (أى : الصحافة وحدها ، فى بدء مرحلة نضج السعى المصرى إلى ترسيخ قواعد الكيان القومى الوطنى الخارج من هلامية وفوضى عصورنا الوسطى) .. إن مثل هذه النظرة سوف تؤكد لنا تنوع وخطورة الأدوار التى قامت بها الصحافة أو «الميديا» المصرية آنذاك حين كانت الأهداف الوطنية تتلخص فى البداية – فى التخلص من الاحتلال البريطانى ، ومن ما يمكن تسميته «التخلف» باقتباس أو تطوير ما يمكن تسميته بالأسس أو الجوانب القانونية الدستورية للتحديث أى : حكم القانون وسيادة الأمة والحقوق الدستورية للمواطنين مع الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعى الدينى والسياسى للوطن الواحد . وتراوحت المعالجات بين الدعوة للتمسك بالسيادة العثمانية لتأكيد عدم شرعية الاحتلال البريطانى ، إلى تبنى فكرة : الاستعانة بفرنسا لـ «خلع» بريطانيا من مصر إلى اللجوء إلى إثارة مشاعر «وطنية» مصرية خالصة دون برنامج محدد ثم إلى وضع برنامج زراعى تعاونى قانونى محدود وإلى الإشادة بأمجاد مصر «الحضارية والعسكرية» مع إعطاء اهتمام أكثر بالجوانب المتعلقة بالقيم والعلاقات الاجتماعية ، وبالهيكل الاقتصادى وبقضايا تطوير القوانين و «الآداب» أو «الفنون» المصرية «العصرية» التى تؤكد أننا .. «لا نقل عن الإنجليز المحتلين» .. والتى «تحتاج إلى أن نستكمل زينة الصناعة والتجارة الحديثة والتمسك بشرائع الدين الحنيف الصحيح» ، غير أن البعض رأى أنه لا سبيل للنهضة سوى خلع التبعية العثمانية فوراً لأنه لابد أن تكون : «مصر للمصريين» ولابد للاحتلال الأجنبى من كل نوع أن ينتهى : «فمصر أم الحضارة لا تنتمى لغير نفسها ، ومع ذلك فلابد من تمهيد طويل بدايته هى احتذاء الطريق الذى سلكه الأوربيون ، أى : «انبعاث علوم وفلسفات اليونان وفنونهم» وتجديدها ، ثم علوم وفلسفات «عصر الأنوار» فى القرن الـ ١٨ الذى مهد للنهضة الحديثة مع الاهتمام بالتعليم وبجعل «الحكومة» شعبية نيابية كحكومات

الدول المتقدمة ، والاسراع بنقل «أنواع الصناعات والتجارة التى تصلح لنا» إلى أن يصلح المجتمع للاستقلال ويكون قادراً عليه وأهلاله .. ولم يفكر آخرون فى الدعوة للسيادة العثمانية ، بل سلموا بها وتجاهلوها فى وقت واحد ! وانتقلوا بسرعة من الدعوة للاعتماد على فرنسا إلى الدعوة إلى : «الوطنية الناشطة» والتصنيع وإنشاء بنك وطنى ، وهللوا لتعاون الوطنيين مع «جناب الخديو» ورحبوا بأفكار التعاون الزراعى و : «تحسين حال الفلاح» وبـ : «المرسح المصرى المنتقد للعادات الذميمة والداعى إلى مكارم الأخلاق» .. ولكن الجميع دون استثناء رحبوا بالدعوة ثم بتنفيذ إنشاء «المدارس العالية» ثم «الجامعة الأهلية» ، المصرية وشاركوا فى جمع التبرعات لإنشائها ، واعتبروا نشر شبكات «المياه المكررة النقية» والترام والكهرباء فى بعض أحياء القاهرة والاسكندرية من علامات : «التحديث» أو «التمدين والرقى» وطالبوا بالمزيد .

*   *   *

كانت «الميديا» الوطنية أكثر من أى شئ آخر تصنع عقلية «التحديث» بوجوهها وتوجهاتها المختلفة وتعبر عنها ، فى عصر تأسيس كل من الكيان القومى المتمايز ووضوح القوى التى تعاكس هذا التأسيس .

(٦)

العولمة الإعلامية : شارع الإتجاه الواحد أم المسارات العديدة ؟

أصبح معروفاً وشائعاً ، خصوصاً بين «المثقفين» فى الحديث عن «العولمة» أن ينصرف التفكير تلقائياً إلى إدراك العولمة - أولاً - على أنها «الأمركة» أى الهيمنة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة الاقتصادية والثقافية والسياسية وفرض «الصياغات» الأمريكية على أساليب فهم وإدارة «الوجود الاجتماعى / الثقافى» للبشرية ومضامينه؛ كما ينصرف التفكير - ثانياً - إلى حقيقة أن لهذه «الأعلمة / الأمركة» جناحين تحلق بهما لفرض هيمنتها وصياغاتها على العالم : الجناح الاقتصادى والجناح الثقافى - يسبقان الجناح العسكرى ذاته ويفوقانه بكثير فى إتساع المدى وفى مرونة التوظيف وفعالية التأثير وعمقه . ولكل من الجناحين عضلاته : للاقتصاد ، الدولار القوى والبنوك العملاقة ومعها الشركات المماردة عابرة القوميات وللثقافة شبكات «الميديا» الجبارة وهذه بدورها شركات أو تابعة لشركات وبنوك عابرة للقوميات ومرتبطة بأجهزة رسمية وشبه رسمية أو «أهلية/رسمية» لجمع وتحليل وتوزيع المعلومات والأفكار (الموجهة دائماً) ولانتاج المواد الإعلامية والتثقيفية والترفيهية ... الخ من كل نوع حتى أفلام الإعلانات التى «تدبلج» باللغة المطلوبة فى كل سوق .

تحتاج هذه الشبكات «الإعلامية» ذات الامتداد الكوكبى وتستخدم بغزارة أغلى منتجات الثورة التكنولوجية وأكثرها قدرة - بالتوزيع الكثيف - التجارى على خدمة جناح الاقتصاد بحكم النسبة الهائلة التى تحققها من القيمة المضافة (الأرباح) أى أن هذه الشبكات الإعلامية تحتاج وتستخدم مئات من الأقمار الصناعية وعشرات الألوف من المعدات الرقمية فى مئات من محطات الربط والبث والتوزيع - حتى أجهزة الاستقبال المنزلية والشخصية التى تستخدم منذ أواخر الثمانينات - الأسلوب الرقمى Digitial الذى يكفل نقل وتبادل وترجمة ملايين الرسائل المشفرة بالصورة والصوت - بين عشرات أنواع الميديا - المنتشرة وحداتها بمئات الملايين فى كل أنحاء المعمورة .

* * *

غير أن الرباط «العضوى» الاقتصادى التكنولوجى والوظيفى العملى الذى يربط وسائل - ووسائط «الميديا» العالمية بعملية أو بـ «واقع» العولمة لا يعتمد على مجرد : «من يملك» الشركات مالكة أو منتجة الصحف أو برامج التليفزيون أو نشرات المعلومات والأنباء أو الأفلام وأنما يعتمد بالدرجة الأولى على من يملك قدرة

«التوجيه العام» على مستوى البناء الاقتصادى / السياسى – للعالم .

فى دراسته عن «الميديا والحداثة» عام ١٩٩٥ – يقول جون تومبسون إن شركة سونى اليابانية اشترت عام ١٩٨٩ اثنتين من أكبر شركات هوليوود لانتاج الأفلام وبرامج التليفزيون وهما شركتا كولومبيا وتريستار بمبلغ ٣,٤ بليون دولار ، وكانت شركة «سونى» قد اشترت قبلهما شركة «سى . سى . اس» للتسجيلات الموسيقية والغنائية . وفى العام نفسه اشترت شركة ماتسوشيتا شركة «إم سى إيه M. C. A» التى تملك شركة يونيفرسال لانتاج الأفلام السينمائية وبرامج التليفزيون بمبلغ ٦,٩ بليون دولار والمعروف أن شركتى سونى وماتسوشيتا من أكبر المنتجين لوسائل الاتصال الألكترونية فى اليابان ومن أكبرهم فى العالم (لا تتفوق عليهما سوى شركة صينية لم يحدد تومبسون اسمها تنتج الآن نحو ٢٧ ٪ من مجموع انتاج العالم من أجهزة التليفزيون ، ويقول إن رأسمال هذه الشركة هو استثمار يابانى / أمريكى / ألمانى مشترك .. بينما الصين نفسها لا تنتج أكثر من ٤,٥ ٪ من مجموع ما تذيعه كل شبكات التليفزيون فى العالم من أفلام وبرامج تليفزيونية ونشرات معلومات وأنباء ... الخ) . غير أن السؤال البديهى هنا هو : هل غيرت الملكية اليابانية من توجهات انتاج يونيفرسال أو كولومبيا أو تريستار وغيرها ومضامينه الفكرية أو الأيديولوجية أو السياسية؟ وبالتعبير «النظرى» أو الأكاديمى : هل تغير مضمون الرسائل «الرمزية» فى انتاج هذه الشركات وغيرها عندما انتقلت الملكية من أيدى بنوك أمريكية أو أفراد أمريكيين إلى أيدى نظرائهم اليابانيين أم أن تأثير معادلة القوى السياسية الاقتصادية الرمزية القسرية التى يملكها البناء الأمريكى فى مجموعه – ظل هو الحاكم فى رسم أو تحديد ذلك المضمون ؟

لاشك أن الإجابة تبدو بديهية وفورية : إن ذلك المضمون لم يتغير . ومع ذلك فمن المؤكد أن المفهوم الذى يساوى بين «العولمة» و «الأمركة» ، خاصة فى مجال «القوة الرمزية» – أى : الثقافية «التى تمثلها «الميديا» يحتاج إلى مناقشة .

فى صيف عام ١٩٨٩ أصدرت منظمة اليونسكو فى باريس تقريرها المعنون : تقرير (حالة) الاتصالات العالمية World Communication Report ويوضح هذا التقرير أنه توجد فى العالم ٧٨ شركة (أو : مؤسسة تتكون من عدة شركات) تعمل فى مجالات الميديا – كلها ذات انتشار «كوكبى» طبقاً لمعيار محدد لمدى اتساع تغطياتها وجمهور أو جماهير متلقيها وإن ٣٩ من الـ ٧٨ تنطلق من الولايات المتحدة و ٢٥ من أوروبا الغربية و ٨ من اليابان و ٣ من كندا وواحدة فقط فى استراليا ، ولا تضم هذه الشركات للميديا ذات الانتشار الكوكبى أية واحدة من العالم الثالث بما فيها دول عملاقة الحجم كالصين أو الهند ولا واحدة من «قوة عظمى»

سابقة مثل روسيا ، ولا واحدة من دول ذات ثقل ثقافى (لغوى/حضارى/سياسى) فى محيطها الإقليمى . مثل تركيا أو مصر أو نيجيريا .

غير أن الدراسة الاستطلاعية النظرية والتحليلية التى أجرتها منظمة اليونسكو أيضاً على مرحلتين : قام بالأولى العالم السويدى كارل نورد سترنج والإيطالى تابيوفاريس وصدرت فى عام ١٩٧٣ ، وقام فاريس وحده بالمرحلة الثانية وصدرت فى عام ١٩٨٣ تحت عنوان مشترك هو : «حركة المرور التليفزيونية: شارع الاتجاه الواحد ؟ تحليل للتدفق الدولى لمواد برامج التليفزيون : Television Traffic : A one way street ? A. Survey and analysis of the International flow of television Programmes.

وذلك فى التقرير رقم ١٠٠ من تقارير اليونسكو الخاصة بوسائل الاتصال الجماهيرية (اليونسكو - باريس - عام ١٩٨٦) أى أن النشر العام لم يحدث إلا بعد ثلاثة أعوام من انتهاء المرحلة الثانية .. هذه الدراسة التى أجراها عالمان أوربيان أولهما يؤمن بفكرة وجود الهيمنة الأمريكية المطلقة على «عقل العالم» من خلال الهيمنة السياسية / الاقتصادية / الرمزية على «الميديا الكوكبية» وهى الفكرة التى روج لها الماركسيون الجدد (مثل هربرت شيللر فى : «وسائل الاتصال الجماهيرية : الأمبراطورية الأمريكية» الطبعة الثانية عام ١٩٩٢ عن : ويست فيوبريس؛ كولورادو) غير أن الثانى - أى : فاريس الذى يبدو أكثر واقعية واقناعاً يرى أن : «هناك تفاعلاً دائماً بين صادرات «الميديا» الكوكبية ذات الطابع الغربى عموماً ، حتى من الشركات اليابانية وبين كل من تأثير «الميديا» الوطنية - أى - أو المحلية ، وتأثير الثقافات المحلية «الموروثة» الوطنية أو التراثية ، وتأثير نزعات التجدد أو التجديد أو الأحياء للثقافات القديمة فى مراحلها المختلفة؛ هذه النزعات التى تجتاح الآن أكثر أنحاء العالم» .. يستشهد فاريس (وتومبسون معه) بظواهر من نوع : إحياء اللغة «الهندية/ الأوردية» فى الهند لتحل بسرعة محل الإنجليزية كلغة قومية محلية ولغة «توحيد» للهند محل اللغة «الكولونيالية أو الاستعمارية (أى : الانجليزية) .. كما يستشهد بإحياء النزعات القومية والدينية فى شرق أوروبا وروسيا والقوقاز ، وفى العالم الإسلامى من ناحية ، والكاثوليكى - فى أمريكا اللاتينية بوجه خاص - من ناحية ثانية ، وإحياء النزعات العرقية القبائلية والطائفية فى أفريقيا من جانب والطائفية العرقية حتى فى الولايات المتحدة ، خاصة ولايات الجنوب والغرب الأوسط والوسط بوجه خاص من جانب آخر.

كل ذلك رغم «تدفق المرور الإتصالى» الحداثى - بوسائل الميديا المختلفة -

الذى يمزج بين نزعات مادية وحسية شبقية (أى : جنسية فاضحة) وتجارية وفردية وعلموية لا علمية وإنما شبه علمية ... الخ .

السؤال الذى يطرح نفسه – فى سياق بحثنا عن علاقة الميديا والتحديث هو : كيف يمكن أن تكون نتيجة هذا التفاعل بين «الميديا الكوكبية» غربية الطابع وعالمية الانتشار وبين امتزاج تأثير الميديات المحلية مع طوفان النزعات الطافرة من تحت سطح استقلال الكيانات السياسية / الثقافية «القومية» وتمايزها ؛ وكيف يكون تأثير هذا التفاعل على التحديث الذى لابد أن يكون جوهره هو التطور المكين للكيانات القومية ذاتها مع السير حثيثاً أو وئيداً فى طريق التنمية تخلصاً من كل علامات وقيود التخلف ؟

هل تكون العولمة من منظور الميديا ، شارعاً ذا اتجاه واحد إذن أم شارعاً متعدد المسارات والاتجاهات التى قد لا تشترك إلا فى البدايات والنهايات وحدها ؟

(٧)

إكتشاف دور الإعلام فى تفاعل الثقافات .. وتذويبها !

عرف القرن العشرون محاولات علمية مؤثرة كثيرة لتأسيس علم «موضوعى» وغير إيديولوجى بدرجة أو بأخرى ينظم ويفسر ظاهرة التفاعل المستمر بين «الثقافات» المختلفة التى تنتمى إلى حضارات متمايزة بل تنتمى أحياناً إلى كيانات قومية متمايزة داخل الحضارة الواحدة .. وفى هذه المحاولات الساعية لتأسيس ذلك العلم تزايد الاهتمام بدور وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية (الميديا) فى تلك التفاعلات مع تزايد انتشار تلك الوسائل وقوتها من ناحية ومع تزايد اعتماد الجماهير ، والدول والمؤسسات الاقتصادية والسياسية – على وسائط «الميديا» المختلفة ووسائلها من ناحية أخرى ، ومع تزايد إدراك الفكر الاجتماعى للقوة المتنامية والتأثير المتعاظم للأفكار والأساليب والمعلومات فى صياغة وفى تحديد مستوى وكفاءة الأنظمة التى تتكون منها حياة المجتمعات ، ويتحدد على أساسها وجود المجتمعات ذاته : الأنظمة الانتاجية (التكنولوجيا) والاقتصادية والثقافية والسياسية . كان تأثير الميديا وانتشارها وقوتها يتعاظم ، ومعه يتزايد إدراك دور «المعرفة» مضموناً وشكلاً ، ويزداد عمقاً وتفصيلاً فيزداد الاهتمام بدور الميديا فى نشر نوع بعينه أو اتجاه بذاته من المعرفة .

انتقل هذا التطور من مرحلة تأسيس علم لـ «تاريخ الأفكار» Ideas على يدى مؤرخ الثقافة الأمريكى أرثر لافجوى Arthur Lovejoy فى عشرينات القرن العشرين ساعياً إلى اكتشاف «قانون» لتفاعل تأثير العلم والأدب والفلسفة وكل ماهو «فكر» على الحياة الفعلية للناس فرادى وجماعات ، ودولاً دون أن يهتم بوسائل نشر ذلك الفكر وهذا قبل أن ينتبه العالمان الفرنسيان لوسيان فيفر وجورج لوفبر فى الثلاثينيات إلى أهمية «نوع» وسيلة النشر ، وبالتالى إلى أهمية الفنون الجماعية ، وذلك فى سعيها لتطوير فكر لافجوى إلى ما أطلق عليه علم : «تاريخ العقليات» Mentalities فكان ذلك إيذاناً بإدماج «الميديا» وأساليبها فى أى إدراك للتطور الثقافى والنفسى للمجتمعات / الثقافات إلى أن بدأ الجيل الثانى من علماء مدرسة فرانكفورت الألمان فى الأربعينات ، وخاصة مع تطوير كل من هربرت ماركوز ثم يورجين هابرماس لأفكارهما بناء على ما شاهداه من تأثير طاغ للميديا النازية على جماهير أمة «مثقفة» كالأمة الألمانية – بدأوا فى إدراك الخطورة القصوى للميديا فى ظل نظام سياسى يهيمن وحده – بأيديولوجيته على كل مصادر المعرفة والوعى والتثقيف. غير أن المدرسة البريطانية ومنذ أوائل الخمسينات وبزعامة أستاذها رايموند ويليامز – وبتأثير من المناخ الليبرالى المفتوح فى بريطانيا – بدأت تكتشف كلا من عملية التفاعل بين

ثقافات وإيديولوجيات وعقائد ووجهات نظر ومعلومات متباينة ، وعملية «التوجيه» المباشر الملموس ، أو غير المباشر والمستتر لذلك التفاعل نفسه لكى يضمن النظام الاجتماعى (وأداته السياسية أى الدولة ، وأداته التنفيذية ، أى الحكومة) ألا يؤدى هذا التفاعل إلى تغيير طبيعة الأسس الهيكلية «للبناء الثقافى» الأصلى للمجتمع أى للثقافة القومية التى اكتفى ويليامز بتسميتها : الثقافة المحلية (أو الاجتماعية) وحتى يضمن النظام الاجتماعى (القومى) نفسه ألا يؤدى التفاعل غير المحكوم إلى «سلخ» المجتمع عن ذاته (الليبرالية الغربية - مثلاً - ... الخ) أو إلى نزعه من سياقه التاريخى/ الثقافى الأصلى . وفى هذا الصدد كانت المدرسة البريطانية - مستفيدة من تطورات أفكار الألمان والفرنسيين - هى التى وضعت الأسس التى أقام عليها عدد من علماء الاجتماع الثقافى المعاصرين - منذ الستينات - أفكارهم الوصفية والنقدية عن «الاتصال الثقافى» أو : «التثاقف» أو «الامتزاج الثقافى» - (مالينوفسكى ولينتون ... الخ) والتى جعلت للميديا الدور الأكبر فى تحقيق التفاعل الثقافى من كل نوع - وخاصة مع استقرار «عصر التليفزيون» منذ منتصف الخمسينات .

* * *

سار هذا التطور فى إدراك «حقيقة» تفاعل الثقافات الدينامى من ناحية ، وواقعية تعاظم دور الميديا من ناحية أخرى ، فى مواجهة تصور «سكونى» مقابل أشاعه فى صورته المشهورة مفكر اجتماعى أكاديمى - بريطانى (فورتيس) فى عشرينات القرن العشرين (بعد تجربة أكاديمية له فى الهند لاحظ فيها سيادة اللغة الانجليزية ، وتقاليد الأرستقراطية / البيروقراطية البريطانية - المدنية والعسكرية - بين الفئات الهندية المناظرة) .. وكان فورتيس قد رأى أن عملية الاتصال الثقافى بين ثقافة قوية (تكنولوجيا ، معرفياً سياسياً ، عسكريا ... الخ) وثقافة ضعيفة لا تؤدى إلا إلى : إمتصاص الثقافة الأقوى للثقافة الأضعف التى تتوارى تدريجياً داخل وعاء الثقافة الأقوى إلى أن تزول الثقافة الأضعف وتندثر .. ولكن مدارس علم الاجتماع الثقافى المعاصرة التى تعتمد على دراسة تجارب عديدة ومتنوعة للاتصال الثقافى تؤكد الآن إنه حتى فى حالة امتصاص ثقافة أقوى لثقافة أضعف ، فإن تلك الأخيرة تترك فى الكيان الثقافى الأقوى بصمات كثيرة ، إضافة إلى تمييز تلك المدارس العلمية المعاصرة بين أنواع القوة الثقافية وتجلياتها ونتائجها ومصادرها ونتائجها : فالقوة العسكرية والتكنولوجية الغربية (الفرنسية/البريطانية/الإسرائيلية !!) ربما تكون قد أدت إلى إمداد شعوب «الشرق» والعالم العربى - بتصورات مغايرة عن نظم التعليم أو نظم التقاضى أو أشكال المساكن أو طرائق تنظيم الدولة وأجهزة الحكم والنظم العسكرية والانتاجية . ولكنها أدت - بشكل معاكس ، إلى إيقاظ حسهم الدينى

والقومي والوطنى – أى إيقاظ – وحتى إيجاد – المكونات الرئيسية الأساسية للثقافة القومية والوطنية نفسها (أوضح ذلك كله ، العالم الأمريكى روبرت ياغ فى كتابه المهم : «ما بعد الاستعمار : مقدمة تاريخية» – عام ٢٠٠١ بلاكويل -أوكسفورد).

* * *

قد تذوب بالفعل ثقافات ضعيفة التكوين (اللغوى/المعرفى/العقائدى) لا تملك مؤسسات متجذرة الأصول فى تربة مجتمعاتها ، وقد «تندثر» تاركة بعض بصماتها فى بنية الثقافة الأقوى الغازية (أو المستوردة) القادرة على الاستيعاب الكامل وعلى «الاحتواء» ولكن التفاعل الثقافى ، بمستويات متعددة وبوجوه متعددة أيضاً وهذا هو الأنموذج السائد بين الثقافات المتكافئة القوة ، مع ضرورة الانتباه إلى تعدد أنواع «القوة» وتجلياتها ومصادرها ونتائجها .

ومع ذلك فإن «الميديا» ذات الانتشار الكوكبى ، وهى «غربية» أساساً باعتبارها واحدة من أهم أدوات الانتشار ، ثم التفاعل الثقافى إن لم تكن أكثرها أهمية فى «عصر الجماهير» التى تتعامل مع الصحافة ومع التليفزيون باعتبارهما أقرب – وأسهل (وربما : أرخص) وسائط الحصول على المعلومات والأفكار ، والترفيه ، والتعرف على – والتأثر بـ : «أنماط الحياة والممارسات الاجتماعية المغايرة والأكثر عملية ومعاصرة... هذه «الميديا» الكوكبية الغربية قد تكون وسيلة «إضعاف» لمقاومة وأصالة الثقافات المستقبلية ، والأكثر إستعداداً لأن تمتص من الثقافات الأقوى (تكنولوجيا واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً) .. ووسيلة «تليين» لدفاعات تلك الثقافات المستقبلة ونظمها «المناعية» الحافظة لأصالتها ، كما قد تكون وسيلة بالغة التزثير فى مجال صرف الثقافة «الاجتماعية» بتعبير رايموند وليامز (أى الثقافات المحلية القومية الوطنية) وحرفها عن مهمتها الرئيسية التى لخصتها دراسات علم الاجتماع النقدى المعاصر فى أنها : توحيد الأمم أو المجتمعات القومية ، وتوعيتها بكل من إيجابيات التحديث وسلبياته معاً .

طوفان الميديا ... ومنطق الحكمة ...

• ... ما بعد الختام:

الكشف التطبيقى للميديا...

الآن وبعد أكثر من أسبوعين على وقوع الجريمة الإرهابية المروعة فى عاصمتى الولايات المتحدة .. السياسية – واشنطن ، والاقتصادية – نيويورك(*) .. هل يمكن تحديد الأسئلة الصحيحة ، واستخلاص الأجوبة الصحيحة – أو على الأقل ، الأجوبة «المرجحة» من خلال قراءة الحدث المفزع الدامى (أكثر من ثلاثة آلاف قتيل أو مفقود – غالبيتهم العظمى من المدنيين) وملابساته ، ومن خلال قراءة ما تبعه . طوفان إعلامى دافق السرعة مركز كثيف ثقيل الوطأة عالمى الانتشار ؟.. غير أننا يجب أن نتساءل أولاً : هل يمكن أن تكون الأسئلة الصحيحة – فى بداية مثل تلك القراءة – هى أسئلة البحث عن مرتكب الجريمة ، أم هى أسئلة البحث عن أسبابها وملابساتها معا ، أم هى الأسئلة التى تفصل بين الأسباب وبين الملابسات ، أم أن الأسئلة الصحيحة هى أسئلة البحث عن الدوافع .. وأسئلة البحث عن المستفيد .. لعلها – الأسئلة وإجاباتها المرجحة – تقودنا إلى تحديد المجرم الحقيقى ، وتقديمه للعدالة ، ومعاقبته بما يستحق . وربما يكون الأكثر أهمية أن تكون الأسئلة الصحيحة وإجاباتها المرجحة طريقاً صائباً إلى التفرقة بين مختلف أنواع بربرية الإرهاب ، وبين النوع الوحيد الذى ابتكره عقل البشر من حكمة المدنية : أى الاحتكام إلى منطق العقل وحكم القانون ..

إن طبيعة مثل تلك القراءة الاستطلاعية تفرض عليها أن تأتى فى شكل ملاحظات متفرقة ولكن يربط فيما بينها الموضوع الواحد : أى الجريمة ذاتها ، وما تلاها من طوفان الميديا بالصورة «المتحركة» يصحبها الكلام الانفعالى الدعائى المتسرع ، والكتابات أو الأقوال التى نجحت فى التخلص من مساوئ «الميديا» باللجوء إلى أنواع مختلفة من التحليل المنطقى والموضوعى – رغم أنها وصلت – إلينا وإلى العالم – أيضاً عن طريق وسائل الميديا (الإعلام) المختلفة .

- **ملاحظة أولى** :

... رغم الريادة التى يتمتع بها العقل الغربى – فى طريق الاستناد إلى العقل المنطقى والموضوعى الهادف لتحليل وإدراك الأحداث «التاريخية» الاجتماعية والسياسية الكبرى ... ورغم أن العقل الأمريكى (الثقافة الأمريكية الرفيعة) هو الآن – ومنذ نحو قرن كامل – يقف فى طليعة العقل الغربى فى الطريق ذاته – بشواهد

(*) نشر هذا الفصل فى الأهرام ، بعد نحو أسبوعين من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ؛ وفى المعالجة السياسية لتلك الأحداث تجلى بوضوح أكبر من أى معالجة سابقة دور الميديا «العولمة» وظيفتها ؛ ودور «الميديا» المقابل : دور إغراق العقول فى طوفان الدعاية . أو إيقاظها بالفهم والحكمة .

ومساهمات لا تحصى ، رغم ذلك فإننا للحق لم نشعر - حتى مجرد شعور - ولو من بعيد بأى أثر لوجود هذا العقل المنطقى الموضوعى - وسط الطوفان الإعلامى الذى قادته محطة التليفزيون الأمريكية «الكوكبية» الانتشار الشهيرة : «سى. إن. إن» .. لم نشعر - مجرد شعور - بوجود هذا العقل ، حتى ولا على سبيل التجمل أو الزخرفة والتزين (قبل أن تمر أربع ساعات على وقوع الجريمة ، كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين الذين وصلت إليهم المحطة المذكورة - أو وصلوا هم إليها ، فى تنسيق نموذجى بين السلطة والميديا تشير إلى اسم أسامة بن لادن باعتباره المشتبه الأول فيه - بتدبير الجريمة .. أى أن البحث تحول إلى مجرد بحث بوليسى عادى عن : «الجانى» لا يهتم مطلقاً بالدوافع والأسباب والمستفيد .. ثم إن الاتهام كان موجها - بشكل مسبق إلى «جانب» جاهز فى عقل الميديا ومن ترتبط بهم . إن علماء الاجتماعى الثقافى المتخصصين فى دراسة «الميديا» العصرية ينبهوننا إلى أن هذه «الميديا» فى المجتمعات الصناعية الكبرى ، عادة ما تكون مرتبطة بمصالح مالية/ تجارية/ صناعية كبرى، وهى نفسها المصالح التى ترتبط بها دوائر السلطة السياسية وصنع وتنفيذ القرار .. ولذلك فإنها (أى: الميديا الكوكبية من هذا النوع) لا تهتم بما توفره الثقافة التى تنتمى إليها من «معرفة» ومناهج دقيقة للوصول إلى مزيد من المعرفة والوعى بتحولات الواقع .. وإنما تهتم بالتركيز على رسم صورة للواقع ، أو للأحداث - لا تسعى من خلالها للوصول إلى معرفة بالحقيقة ولا إلى إدراك لها وإنما تسعى إلى حشد الرأى العام وتوجيهه إلى ما يكون فى خدمة الدوائر المرتبطة به.

- **ملاحظة ثانية :**

طوال السنوات العشر - أو نحوها - التى انقضت منذ أطلق الرئيس الأمريكى الأسبق (جورج بوش الأب) مصطلح : النظام العالمى الجديد ، وما صحب إطلاق هذا المصطلح أو تلاه مباشرة من انهيار النظم الشيوعية وتفكك كتلتها وتفكك الاتحاد السوفيتى وسقوط نظامه - وبدء سلسلة التحولات الديمقراطية فى كثير من بلدان العالم الثالث .. طوال تلك السنوات - وحتى اليوم السابق للجريمة - لم تكن تمر ساعة من نهار دون أن نسمع فى ذات مركز الميديا الكوكبية - أو نقرأ - عبارة: «المجتمع المدنى» باعتباره مجتمع المؤسسات الأهلية المدنية - الكبيرة والصغير ، القومية والإقليمية ، المحلية ، المحدودة أو ذات الارتباطات الدولية، والقانونية وغير النفعية المحدودة (لا تسعى للربح) والتى تمثل كلا من ضمير المجتمع (أى مجتمع وكل مجتمع) وعقله الموضوعى الحر والإنسانى .. ولكن هذا المجتمع المدنى ، الأمريكى بشكل خاص - اختفى تماماً ، وكلياً ، وكأن ليس له أى وجود - من

الطوفان الإعلامى المصور / الناطق - الذى أطلقه مجتمع المصالح الواعى بمصالحه، والذى يبدو واضحاً أنه يسيطر سيطرة «شمولية» لا تضاهى على عملية صنع «وعى» أعضاء المجتمع «المواطنين» الأفراد - أى سواء فى حالة انفراد كل منهم أو تجمعهم فى شكل كتلة واحدة لا تفكر إلا من خلال ما يبثه طوفان الميديا من معانى بواسطة الصور والكلام الانفعالى والعاطفى ، الذى امتزجت فيه مفردات إيديولوجية وطنية متطرفة مع مفردات أيديولوجية دينية من جانب وعرقية من جانب آخر !

ولم يصلنا شىء - أى شىء مطلقاً - فى هذا الطوفان - من المجتمع المدنى الأمريكى : لا من اتحادات النساء أو نقابات العمال أو طلاب الجامعات أو أساتذتها أو الجمعيات العلمية أو الطائفية أو الدينية - وهى بعشرات الآلاف هناك - ولا حتى من الأحزاب السياسية - كأحزاب - رغم ما لهذا المجتمع المدنى ومكوناته من أهمية هائلة بالفعل فى إدارة شئون «المجتمع» الأمريكى : من إنشاء الدكاكين أو الملاعب.. إلى إنشاء محطات الطاقة النووية .. إلى انتخابات «الشريف» أو القاضى المحلى .. إلى انتخاب رئيس البلاد .. ولكن الميديا الكوكبية ، التى ترتبط بدوائر «مصالح» معينة لها «أيديولوجياتها» المعينة ، لم تهتم بأن تلقى ولو بشعاع ضوء ضئيل على موقف (أو : مواقف) مكونات هذا المجتمع المدنى الأمريكى .. وهى فى - الحق - مكونات محترمة للغاية - على الصعيد المعرفى والفكرى من ناحية أو على صعيد تمسكه بأسس حكم القانون والشرعية الدستورية والقيم الخلقية العامة من ناحية أخرى ، كما أنها - فى الحق أيضاً - مكونات متنوعة للغاية تعبر عن «تنوع» فكرى / ثقافى واجتماعى حر وحيوى التفاعل إلى حد كبير .. فلماذا اختفت - كلياً تقريباً - من الصورة الإعلامية ؟

- **ملاحظة ثالثة :** [١]

فى اليوم السابع بعد الجريمة أذيع فى لندن كلام لرئيس وزراء بريطانيا - أنتونى بلير - يصف فيه «الحرب» الوشيكة بأنها حرب المدنية أو الحضارة ، ضد البربرية ، وبعد ساعات قليلة أذيع كلام آخر للرئيس بوش يصف فيه الحرب بأنها «حملة صليبية ضد الإرهاب» . وقد اختلفت الكتابات العربية فى تفسير كلام أنتونى بلير ، ولكنها اتفقت على نقد كلمات بوش . أما بلير فقد ربط بوضوح بين المدنية وبين (الغرب) وجعل للشرق صفة واحدة هى البربرية وأما بوش فقد يكون واجباً أن نتذكر أنه فى : الأدبيات الشائعة فى الغرب - وفى الميديا خصوصاً - فإن استخدام عبارة : «حملة صليبية» شائع لوصف أية حملة عامة فى أى مجال يسعى «المجتمع الرسمى» لحشد الجماهير وراءها ، حتى ولو كانت حملة للتطعيم ضد شلل الأطفال مثلاً أو حملة لتغيير نظام التعليم أو مكافحة الجريمة المحلية (هل يدرك

الرئيس بوش هذه الحقيقة ؟) ، ومع ذلك فإن التفسير المباشر لهذه العبارة ، فى السياق الذى فرضته الميديا الأمريكية الكوكبية - والمحلية بالطبع - ودوائر المصالح المرتبطة بها ، على الجريمة ، هذا التفسير الذى ربط العبارة بالحروب الصليبية - بدا للتو هو التفسير الوحيد المقنع ، الذى أنتج ردود فعل مباشرة من دوائر عديدة إسلامية وغير إسلامية متراوحة الشدة بين الهجوم والنصح .. الأمر الذى دفع بوش إلى الاعتذار وسحب العبارة ، لا توضيحها .

- **ملاحظة ثالثة** : [٢]

يبدو أن «الشحن» الإعلامى/ السياسى و «الثقافى» الأمريكى ضد «المسلمين» الأمريكيين ذوى الأصول العربية/ الآسيوية .. ومن غير السود الأمريكيين الذين دخلوا الإسلام بشكل مكثف نسبياً منذ الستينيات - يبدو أن هذا «الشحن» ليس جديداً ولا هو وليد «الجريمة» الإرهابية الأخيرة ، فمنذ اليوم الثالث أو الرابع من الجريمة ، بدأت قطاعات أو جماعات أو أفراد ينتمون إلى جزء عنصرى منظم وغير محدد من «المجتمع المدنى» الأمريكى تهاجم هؤلاء المسلمين الأمريكيين (أنفسهم ، ومصالحهم) .. الأمر الذى حدا بالحكومة الأمريكية وبإعلامها الموحد شأن أى دولة «شمولية» حقيقية إلى المسارعة بالتحذير من هذا الاتجاه ومقاومته ، وإلى إرسال صورة (إعلامية) جديدة مناقضة .

.. هل كانت المبادرة الحكومية والإعلامية الأمريكية للتهدئة تجاه المسلمين المحليين مصحوبة بالتحرك السياسى بين حكومة شارون الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية الوطنية .. هل كانت محاولة متأخرة لاحتواء نوع من الاحتقان الاجتماعى والعرقى والطائفى / العنصرى ضد نحو عشرة ملايين مسلم أمريكى ؟!

- **ملاحظة ثالثة** : [٣]

وهل يمكن اعتبار المبادرة نفسها امتداداً للتنسيق النموذجى بين «السلطة» و «الميديا» فى مجتمع ليبرالى ؟ إن المفكرين الليبراليين والمستقبليين الذين بشروا بمجتمع المعلومات أو بالمجتمع المعلوماتى أكدوا أنه سيكون هو المجتمع الليبرالى المثالى فى «شفافيته» وفى سماحه بدون حد بالمشاركة فى صنع واتخاذ القرار ؛ غير أن التنسيق الإعلامى (المعلوماتى والفكرى) بين السلطة والميديا فى أكثر مجتمع متطور «معلوماتيا» الآن ، يبدو أنه يأتى لكى ينقض هذا التطور المتفاعل على المجتمع المعلوماتى وليبراليته .

- **ملاحظة ثالثة** : [٤]

منذ سنوات قليلة ، وبعد اكتشاف أن تيموثى ماك فى - منفذ عملية

أوكلاهوما - لنسف المبنى الفيدرالى وقتل نحو ٤٠٠ شخص فيه - هو أمريكى «قوقازي أبيض» بتعبير الأمن الأمريكى ، نشرت الميديا الأمريكية - على أسبوعين متتاليين - عدة تحقيقات عن المنظمات المتطرفة المعادية للحكومة - وللدولة الفيدرالية الأمريكية وأوضحت كيف أنها منظمات مسلحة (ذات ميليشيات جيدة التسليح) تضم مئات من الجنود والضباط السابقين مثل «ماك في» نفسه ، وأنها ذات إيديولوجيات عنصرية وطائفية وفوضوية قوية وواضحة تنشر فى أدبيات كثيرة وتوزع عن طريق دور نشر وصحافة محلية كثيرة خصوصاً فى ولايات الوسط الأمريكى ذات الطابع الإقليمى والمحلى/ المنغلق .. وبينت كيف أنها منظمات تعبر عن حالة من الاحتقان الاجتماعى والغليان السياسى الشديد فى قلب المجتمع الأمريكى وأنها تعادى الدولة الفيدرالية صراحة وتستهدف هدمها ، ولبعض هذه المنظمات صلات وثيقة بدوائر الجريمة المنظمة ، وبالجمعيات ذات الطابع الدينى الجديد المرتبط بخرافات القرون الوسطى الأوروبية مع تطويرها بما يلائم الثقافة الشعبية التى تبثها الميديا المعاصرة : ثقافة الأفلام والمسلسلات التى تضع «الكون» كله بكل مفرداته فى الفضاء وفى كوكب الأرض ، الخرافية والأسطورية والاجتماعية/ التاريخية ، تضعها كلها فى حالة «عداء» مميت للإنسان الأمريكى ووجوده .. الأمر الذى يؤدى إلى توليد «ثقافة شعبية» أمريكية شائعة تمتزج فيها صراعات الاحتقان الاجتماعى / المحلى ضد الدولة المركزية وما تمثله من مصالح وقوانين ، وضد «الآخرين/ المحليين.. والآخرين على صعيد الكوكب .. وعلى صعيد الكون كلهه ... إنها «ثقافة شعبية» تؤدى إلى توليد «حالة عقلية/ نفسية» جماعية فى لحظات الأزمة أو الصدمة حيث تستخدمها الميديا المعاصرة لخدمة مصالح الدوائر التى ترتبط بها . إنها حالة أشبه بحالة جماهير أوروبا القرون المظلمة الذين كانوا بفضل وسائل «ميديا» عصرهم يرون الشيطان فى كل ركن وفى كل كيان غير مألوف ؟!

فما علاقة هذا الاحتقان الاجتماعى/ السياسى/ الثقافى الأمريكى المحلى، والمنظمات العنصرية والفوضوية التى أنتجتها بجريمة ١١ سبتمبر .. بالحملة الإعلامية/ السياسية التى أسرعت الميديا إلى تلوينها بلون معين وتوجيهها وجهة واحدة ؟!

هل فضلت الميديا الكوكبية والمصالح التى تمثلها أن تنسى أو تتجاهل ثقافة أمريكا الرفيعة وعقلها المنطقى العلمى والموضوعى المتمدن المتوازن ، وأن تتمسك فقط بمنتجات ثقافتها الشعبية ، شبه البربرية الهمجية والخالية من أى نزوع علمى منطقى موضوعى .. بقدر ما فضلت تجاهل المجتمع المدنى الأمريكى والاكتفاء بمجتمع السلطة والمصالح ؟.

● **ملاحظة ثالثة** : [٥]

أ – فى مساء الأربعاء ١٩ سبتمبر وبعد أكثر من ثمانية أيام – استمعت من راديو السيارة ومن محطة «الأخبار والموسيقى» المصرية إلى حوار متعمق أجرته بالتليفون مذيعة مصرية مع أستاذ أمريكى عربى الأصل ، لم ألتقط من اسمه سوى : «الأستاذ أو الدكتور خليل ....» .. وبعد أن طرح الأستاذ تحليلاً موجزاً متعمقاً لدوافع الجريمة ، فى إجابة على سؤال سمعت جزءه الأخير من المذيعة الذكية :... قال بالحرف : «إن أسامة بن لادن .. إذا ثبت أنه وراء هذه الجريمة فإنه يقدم مستقبل العالم الإسلامى لأعدائه على طبق من ذهب ...» .

ب – بعد ظهر يوم الجمعة ٢١ سبتمبر – أذاعت قناة الجزيرة لقاء مصوراً قديماً – عمره أكثر من عشرة شهور – مع أسامة بن لادن كان أحد مذيعيها قد أجراه معه فى أفغانستان عقب القصف الأمريكى لقاعدته إثر تفجير السفارتين الأمريكيتين فى دار السلام ونيروبى وقتل نحو ٤٠٠ شخص – أكثرهم كانوا من أهالى الدولتين المدنيين البسطاء ، فى هذا الحوار العجيب استخدم بن لادن لغة ومصطلحات عصر الحروب الصليبية فعلاً : ووصف الأمريكيين والبريطانيين بالصليبيين ، والنصارى والكفار المتحالفين مع «اليهود» وتوعدهم بالذل والقتل – بعد أن دعا عليهم طبعا .. – لم يتحدث بلغة الوطنيين المناضلين ضد الاستعمار والصهيونية والاستيطان والعنصرية ، ولم يفرق بين العسكريين والمدنيين .

● **ملاحظة ثالثة** : [٦]

فى الحديث عن الدوافع الحقيقية لدق طبول الحرب فى اتجاه أفغانستان (وسط آسيا) استثماراً للجريمة المروعة التى أسرعت الميديا الكوكبية – مع رموز دوائر المصالح المرتبطة بها – إلى تحديد مرتكبيها ومن وراءهم فى غضون بضع ساعات – لابد أن نتوقف عند رائحة البترول من ناحية والمراكز الاستراتيجية المنيعة استعداداً لصراعات العقود القادمة .. تحدث عبد الملك خليل – مراسل الأهرام فى موسكو – عما تقوله دوائر التحليل الاستراتيجى فى العاصمة الروسية : أفغانستان على حدود كل من إيران وباكستان وشبه القارة الهندية وجمهوريات آسيا الوسطى المسلمة – وثيقة الارتباط ما تزال بروسيا ، وبالقرب من حدود الصين المنافس المناوئ المنتظر للغرب – وفى أقرب نقطة ممكنة من بحر النفط الجديد – حول بحر قزوين ومن خطوط النقل الممتدة إلى الصين والمتدفقة إلى باكستان أو إيران .. ولابد أن نسأل هنا : «أى طبق من الذهب» قدم عليه هذه الفرصة لمن يتربصون بها ، ذلك التنظيم الإرهابى الذى أسرعت الأيديولوجية التوسعية إلى اقتناصها وهى أيديولوجية وأساليب قناصى الثروات والشعوب والفرص ، كثيرى الأقنعة – الذين يرتدون حتى قناع بن

لادن نفسه وجهاده الدينى بعد أن اكتشفوه وربوه وسلحوه (لم يكن هو الذى هزم السوفيت فى أفغانستان ولا كان الطالبان ، وإنما كان تحالف المجاهدين الأفغان الوطنى الذى أسرع الكثيرون ليلقوا عليه عباءاتهم أو عمائهم أو شاراتهم) .

- **ملاحظة رابعة :**

فى مقال «حقائق» - اليومى للأستاذ إبراهيم نافع ، يوم الثلاثاء ١٨ سبتمبر - وجدت أوضح وأعمق تعبير عن الوضع «النفسى الفكرى» الذى وضعتنا فيه الميديا الكوكبية طوال الأسبوع السابق على نشر المقال ، رغم أن الكاتب الكبير لم يشر إلى الجريمة ولا إلى ما اقترن بها فى هذا المقال الذى أود لو أنقله هنا بأكمله..

يقول إبراهيم نافع :

.. «فى رأسك عالم احتار فيه العلماء والأطباء والفلاسفة ، بل والمشعوذون والدجالون أيضاً .

فى الماضى كنا نملأ رؤوسنا بتجاربنا وخبراتنا ، أما اليوم فإننا نملؤها بتجارب غيرنا وخبرات الآخرين ، النتيجة هى أننا نرى العالم بعيون غير عيوننا ، نراه على غير صورته. فقد أصبح للحياة صورتان : واحدة فى رؤوسنا والأخرى فى الواقع من حولنا ، فمع أى من هاتين الصورتين تتعامل ؟ مع التى فى رأسك ، أم التى هى فى الواقع من حولك ؟

العلماء يقولون : إن الغالبية العظمى من الناس يتعاملون مع الحياة التى تشكلت ملامحها فى رؤوسهم ، وليس مع الحياة القائمة فى أرض الواقع ، والنتيجة حالة سائدة من الإحباط واليأس ، أصابع الاتهام تشير إلى وسائل الإعلام التى تمطر الناس بسيل من رسائلها المملوءة بالجرائم والعنف والجنس والجريمة ، والقليل النادر من الفضيلة والمشاعر الدافئة» .

إلى أن يقول :

«فالقتل والألم فى نشرات الأخبار أكثر درامية من كل الأفلام السينمائية ومسلسلات التليفزيون ، والشخصيات التى تظهر فى الأخبار أكثر براعة من كل ممثلى هوليوود» .

وينتهى إلى القول بأنه : «.. يتعين علينا أن نزيد من التصورات التى نبنيها بأنفسنا عن العالم من خلال تجاربنا الشخصية ، وألا نسمح لوسائل الإعلام أو غيرها بأن تبنى فى أذهاننا ذلك العالم الذى تختاره لتقدمه لنا ، هنا .. وهنا فقط سوف نكتشف أن العالم به من الجمال أضعاف ما به من القبح» .

* * *

هل يمكن إذن أن نطرح الأسئلة الصحيحة وأن نستخلص أجوبتها المرجحة عن: أسباب الجريمة المروعة وملابساتها ودوافعها والمستفيد منها بحثا عن مرتكبيها ؟ .... ربما أمكن ذلك ، بعيداً عن الصورة التى رسمتها الميديا الكوكبية وحاولت غرسها فى عقولنا .. غير أن المؤكد أن العقل المصرى - فى مقدمة العقول العربية - كان أكثر العقول التى تحدثت وأشارت إلى نوع المنهج الصحيح - إقتراباً من حكمة المنطق الموروثة والمستحدثة معا .. وهو العقل المصرى الذى أضاء للعالم الطريق الصحيح للتعامل المتمدين مع بربرية الإرهاب .. وبعيداً عن بربرية إرهاب مضاد .

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١٦٨٤
ISBN : 977-281-189-8
مطابع الدار الهندسية
تليفون/فاكس : ٥٤٠٢٥٩٨